



## هيئة نزع السلاح

الجلسة ٣٣١

الاثنين، ١ نيسان/أبريل ٢٠١٣، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد غريما . . . . . (مالطة)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

## المناقشة العامة (تابع)

السيدة آيتيموفا (كازاخستان) (تكلمت بالإنكليزية):

أود أن أعرب، سيدي الرئيس، عن تقدير وفدي الحار لقيادتكم هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة وعن تمنياتنا بنهاية ناجحة لأعمال الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٣. وأعرب أيضا عن الشكر للسيدة أنجيلا كين، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، ومكتبها على الدعم الذي يقدمه لمداولاتنا.

إذ تشهد هيئة نزع السلاح حالة من الجمود منذ أكثر من عقد الآن، علينا أن نغتنم هذه الفرصة لتنشيط دور آلية نزع السلاح وفعاليتها كي يتسنى التصدي للتهديدات والتحديات الجديدة العديدة التي تواجهها اليوم. تؤكد كازاخستان على دعمها للجهود الرامية إلى تحسين أساليب عمل هيئة نزع السلاح، استنادا إلى قرارات الجمعية العامة والمنابر الأخرى، بغية تدعيم الماضي.

فيما يتعلق بتزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، فإننا نؤيد التركيز على قدم المساواة على كلا الجانبين في سياق التطورات السياسية الأخيرة الحاصلة في بعض مناطق العالم. ويجب التركيز بشكل أكبر على الأسلحة التقليدية، نظرا لعدم اعتماد أي معاهدة خلال مؤتمر الأمم المتحدة الختامي المعني بوضع معاهدة تجارة الأسلحة. ونحن على ثقة من أن جميع الدول الأعضاء ستجدد التزامها بحيث تدخل هذه المعاهدة الحيوية حيز النفاذ. إن تدابير الثقة وبناء الثقة، ضرورية لجميع جوانب نزع السلاح وتحتاج أيضا إلى استعراضها.

في ضوء العديد من التوترات الإقليمية المتصاعدة في أجزاء مختلفة من العالم، يدعو بلدي إلى إضفاء الطابع العالمي على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والبروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما أننا ندعو أيضا إلى بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ولا يمكن المبالغة في الحاجة إلى وجود آلية للتحقق جرى تحسينها وتعزيزها، ومتابعة مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



يتعين تعزيز الجهود الإقليمية التي يبذلها مكتب شؤون نزع السلاح والاعتراف بها بشكل كامل، لأنها تسهم في رؤية "وحدة العمل في الأمم المتحدة" فيما يخص تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار. على الصعيدين الوطني والإقليمي، فيما يتعلق بتحقيق السياسات العالمية.

إن كازاخستان مستعدة لأن تكون جزءاً من الجهود المتعددة الأطراف لكسر الجمود وإحياء آلية نزع السلاح مرة أخرى، بحيث تتمكن جميعاً من تعزيز التقدم الإنساني والسلام والعدالة وحقوق الإنسان.

**السيدة غونزاليس رومان** (إسبانيا) (تكلمت بالإسبانية):  
في البداية، أود أن أهنيئكم، سيدي، على انتخابكم رئيساً لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، وأهنئ كذلك أعضاء المكتب الآخرين. وتعرب إسبانيا عن عزمها العمل بشكل وثيق معكم لتحقيق نتيجة مرضية خلال هذه الدورة الثانية من دورة الثلاث سنوات للهيئة. ونود أيضاً أن نعرب عن تقديرنا وامتناننا للعمل الذي قام به سلفكم، السفير إنريكي رومان موري.

يؤيد وفد بلدي تماماً البيان الذي أدلى به وفد أيرلندا في الجلسة ٣٣٠ للهيئة بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، ونود أن نؤكد بعض النقاط بصفتنا الوطنية.

تعي إسبانيا طابع هيئة نزع السلاح بوصفها الهيئة التداولية المتخصصة ضمن آلية نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة التي تتيح المناقشة المتعمقة لمجالات محددة من مجالات نزع السلاح. ورغم تجربة الدورات السابقة، وبغية التغلب على العقبات التي حالت دون وفاء الهيئة بولايتها بشكل ملائم، فإن وفد بلدي على أهبة الاستعداد للعمل مع الآخرين وبذل كل الجهود اللازمة لمناقشة وتقديم توصيات في مجال نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية، فضلاً عن التدابير العملية لبناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية.

إن التنفيذ الفعال للمناطق الخالية من الأسلحة النووية أمر ضروري. وتؤكد كازاخستان الضرورة الملحة لأن يتم منح ضمانات الأمن السلبية للمناطق الخالية من الأسلحة النووية، وهي ملتزمة بالعمل مع الآخرين في المنطقة لضمان الأمن المادي للمواد والمعدات النووية وذلك لمنع الانتشار النووي والإرهاب. وسوف يستضيف بلدي بنكا للوقود النووي بموافقة وإشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إننا نؤيد على وجه الخصوص إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، رغم الاضطرابات السياسية والتهديدات في تلك المنطقة، وعقد مؤتمر حول الشرق الأوسط في أقرب فرصة ممكنة. ومن أجل تعزيز هدف نزع السلاح على الصعيد العالمي، فقد اقترح رئيس كازاخستان نور سلطان نزارباييف إعلاناً عالمياً لعالم خال من الأسلحة النووية كخطوة أولى في اتجاه إبرام اتفاقية تهدف إلى القضاء على الأسلحة النووية.

إن مؤتمر نزع سلاح يعمل بشكل جيد هو شرط لا غنى عنه. ومن الواضح أنه يجب علينا أن نبدأ في التنفيذ الكامل لنقاط العمل الرئيسية المنبثقة عن مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠، وصياغة معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية واتفاقية لمكافحة الأسلحة النووية، وتنفيذ الاقتراح المكون من خمس نقاط الذي قدمه الأمين العام.

وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي، مهما كلفنا الأمر، تجنب الاحتمال المتزايد لاستخدام أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة البيولوجية والكيميائية، التي تشكل انتهاكاً للقانون الإنساني الدولي. وفي ظل الظروف الراهنة، ينبغي تقديم المزيد من الدعم لعمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وفي ظل غياب التوافق الكامل في الآراء في المؤتمر الختامي المعني بوضع معاهدة تجارة الأسلحة، مما أصابنا جميعاً بحيبة أمل، تأمل كازاخستان في أن تلقى دعم الغالبية العظمى من الدول الأعضاء.

مع المناطق الخالية من الأسلحة النووية في مناطق أخرى من العالم. وفيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، تلتزم إسبانيا بحزم بالاستجابة بفعالية للتهديدات التي تشكلها على الصعيدين الإقليمي والدولي. لقد أيدنا باستمرار الجهود الرامية إلى إبرام اتفاق بشأن معاهدة لتجارة الأسلحة. إننا نشجب واقع أن ثلاثة بلدان حالت دون اعتماد نص المعاهدة بتوافق الآراء، الذي نحن على ثقة بأن الجمعية العامة ستعتمده قريبا.

كما نعتقد أيضا بأن برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، هو أداة هامة لمنع انتشار هذه الأسلحة، التي تؤدي بحياة أكثر من نصف مليون ضحية سنويا من خلال الأشكال المختلفة للعنف المسلح. إننا نؤيد استخدام الصك الدولي المعني بالوسم والتعقب، وسوف نستمر في التصدي للتهديدات الناجمة عن الأنشطة المتصلة بالتتبع غير المشروع لهذه الأسلحة.

وعلاوة على ذلك، في مجال الأسلحة التقليدية، فإن سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية والمعلومات عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، عنصر أساسي في مكافحة انتشار هذه الأسلحة دون ضابط، مما يعزز جوا من الثقة والأمن، يمكن زيادة تعزيزه من خلال المزيد من الشفافية في مجال النفقات العسكرية.

كما أعلن وفد أيرلندا، أعد الاتحاد الأوروبي وثيقة عمل بغية تبادل الآراء والأفكار مع الوفود الأخرى بشأن التدابير العملية لبناء الثقة فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية.

إن إسبانيا تلتزم بحزم بتعزيز النظام المتعدد الأطراف. يجب أن تكون المنظمات الدولية والمعاهدات والاتفاقيات وغيرها من الصكوك محور جهودنا المشتركة لمواجهة الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين. ونحن بحاجة إلى إضفاء الطابع العالمي على هذه الصكوك وتطبيقها، لكفالة امتثال جميع

وفيما يتعلق بالبند الأول من جدول أعمال هذه الدورة، نود أن نؤكد بأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بالاستناد إلى أركانها الثلاثة المتكاملة المتمثلة في عدم الانتشار ونزع السلاح والاستخدام السلمي للطاقة النووية، تشكل الإطار الفريد الوحيد الذي لا يمكن تعويضه لصيانة وتعزيز السلم والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي. في ضوء التحديات الراهنة التي يواجهها الأمن الدولي، ولا سيما خطر الانتشار، نعتقد إسبانيا اعتقادا راسخا بأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أكثر أهمية من أي وقت مضى. وسيعقد اجتماع مهم في جنيف في نيسان/أبريل القادم، هو الدورة الثانية للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. يجب علينا بذل جهود مشتركة لإعادة تأكيد الالتزامات المنصوص عليها في تلك المعاهدة، التي تشكل حجر الزاوية لنظام عدم الانتشار النووي.

وبالمثل، تكنسي معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، أهمية حاسمة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. بثت الالتزامات السياسية المتجددة لتحقيق مزيد من التصديقات على المعاهدة، ولا سيما من جانب البلدان المدرجة في المرفق ٢ والتقدم الذي أحرز مؤخرا في تعزيز نظامها الخاص بالتحقق، حياة جديدة في جهودنا لرؤية هذه المعاهدة الهامة تدخل حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن. وحتى يتحقق ذلك، فإننا نحث جميع الدول على احترام الوقف الاختياري للتجارب النووية والامتناع عن أي إجراءات قد تتعارض مع التزامات وأحكام المعاهدة.

وأخيرا، أود أن أؤكد الأهمية التي نوليها للمسائل المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار في منطقة الشرق الأوسط. ويعتبر وفد بلدي أن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط ويمكن التحقق منها بشكل فعلي، وسيلة لتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة وعلى الصعيد الدولي، كما هو الحال

قبل التطرق إلى المسائل النووية، اسمحوا لي أن أشير إلى أهمية تدابير بناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية. يمكن لتدابير بناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية تعزيز الأمن والقدرة على التوقع، وتعزيز التعاون والثقة بين الدول، وتوطيد العلاقات الإقليمية بين القوات المسلحة وقوات الأمن. ويساعد تعزيز الانفتاح والشفافية فيما يخص القوات والأنشطة العسكرية على تعزيز التفاهم والثقة المتبادلين. لتلك الأسباب، نعتقد أن سعي الهيئة إلى تقديم توصيات بتوافق الآراء في هذا المجال هو جهد يستحق العناء.

تجري أعمالنا مرة أخرى خلال هذا العام، مباشرة قبل انعقاد دورة اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠١٥. وإذ من المقرر أن تبدأ هذه الدورة الثانية في جنيف في ٢٢ نيسان/أبريل، تؤكد الولايات المتحدة مجددا التزامها بالهدف المشترك المتمثل في نزع السلاح النووي. إننا نواصل تنفيذ خطة عمل المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ فيما يخص جميع الركائز الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهي نزع السلاح وعدم الانتشار والاستخدامات السلمية للطاقة النووية. والصفقة الكبرى التي حققتها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تسعى بموجبها الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى نزع السلاح، وتمتتع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية عن السعي لامتلاك أسلحة نووية وتكون جميع البلدان قادرة على الاستفادة من فوائد الطاقة النووية السلمية، تضع معيارا دائما هاما اليوم كما كان في بداية المعاهدة.

أكد خطاب الرئيس أوباما في عام ٢٠٠٩ في براغ من جديد، بوضوح التزام الولايات المتحدة بالسعي إلى تحقيق السلام والأمن في عالم خال من الأسلحة النووية. لكنه لم يكن دعوة لزع السلاح من جانب واحد؛ كما أنه لم يفترض أن العالم سيتغير بين عشية وضحاها. بل كان خريطة طريق إلى

الدول لالتزاماتها الدولية المترتبة عليها. يجب أن يشكل تعزيز سلطة الأمم المتحدة ونظام المعاهدات الملزمة قانونا، أولوية بالنسبة لجميع البلدان.

إننا على ثقة، سيدي، أن درايتكم وخبرتكم سوف تقود الهيئة إلى توافق الآراء اللازم لتحقيق النتائج التي استعصى علينا تحقيقها لفترة طويلة. ونحن نتفق مع أن العمل كالمعتاد ليس خيارا لهيئة نزع السلاح. ووفد بلدي على استعداد للعمل بصورة مشتركة مع الوفود الأخرى الحاضرة هنا لمناقشة وصياغة توصيات بشأن البندين المدرجين في جدول الأعمال.

**السيد برفاكو** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): تهنيئ الولايات المتحدة مالطة على انتخابها لرئاسة الدورة هيئة نزع السلاح لعام ٢٠١٣. وأنتم تعملون سيدي على تيسير التوصل إلى نتيجة ناجحة لهذه الهيئة الهامة، يمكنكم التعويل على الدعم الكامل لوفد الولايات المتحدة. نشكركما، سيدي، والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح كين على الملاحظات المتروية هذا الصباح (انظر A/CN.10/PV.330).

كما تهنيئ أيضا أعضاء مكتب الهيئة الآخرين لعام ٢٠١٣ على انتخابهم ونعبر عن امتناننا لسفير بيرو رومان موري على جهوده الدؤوبة التي بذلها العام الماضي لتحقيق أهداف الهيئة.

سوف نستأنف خلال هذه الدورة العمل بشأن بندين من بنود جدول الأعمال، حظيا باهتمام كبير في السنوات الأخيرة، وهما في الفريق العامل الأول، "توصيات لتحقيق الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية"، و، في الفريق العامل الثاني، "التدابير العملية لبناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية". إننا نؤيد بقوة الجهود التي يبذلها رؤساء الفريقين العاملين، المملكة العربية السعودية في الفريق العامل الأول، وفي البداية كندا، والنرويج الآن في الفريق العامل الثاني، وأشكرهم جميعا على استعدادهم للخدمة.

التحقق منه. وستواصل الولايات المتحدة استخدام الآليات المتعددة الأطراف القائمة لإطلاع المجتمع الدولي على التقدم الذي نحققه وحشد الدعم من أجل مواصلة إحراز تقدم. بفضل الدور الهام الذي يضطلع به المجتمع المدني في توفير المعلومات للحكومات الوطنية والجمهور على حد سواء، فإن سجل إنجازات الولايات المتحدة في هذا الشأن معروف جيداً.

إن الولايات المتحدة تكرر وقتها، وجهودها ومواردها واهتمامها لتهيئة الظروف لإجراء مزيد من التخفيض للأسلحة النووية والقضاء النهائي عليها. ورغم أننا حققنا تقدماً كبيراً، يتعين القيام بالمزيد من العمل الشاق. في هذا المسعى التدريجي، تقدر الولايات المتحدة شراكاتها مع الدول الملتزمة والمجتمع المدني. حتى إن اختلفنا من وقت لآخر على خارطة الطريق الأنسب للمضي قدماً نحو تحقيق هدف عالم خال من الأسلحة النووية، فإننا نشترك جميعاً في نفس الرؤية.

كإسهام في الجهود الموضوعية التي تبذلها الهيئة بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، في هذه الدورة، يسر الولايات المتحدة أن تقدم ورقة رسمية للفريق العامل الأول التابع للهيئة بعنوان "منع استخدام الأسلحة النووية." وتفصل الوثيقة، التي ستصدر عن الأمانة العامة قريباً، سجل إنجازات الولايات المتحدة فيما يخص تحقيق السلامة والأمن عالم خال من الأسلحة النووية وإحباط استخدامها. نأمل أن تؤخذ الوقائع العديدة، والأرقام والسياسات والمواقف التي تتضمنها في الاعتبار لدى انتقال الفريق العامل الأول إلى مرحلة وضع توصيات بتوافق الآراء.

منذ أحلك أيام الحرب الباردة، فهتمت الولايات المتحدة تماماً العواقب الوخيمة المحتملة التي ستنتج عن استخدام الأسلحة النووية، لأنه كما قال الرئيس جون كينيدي منذ ما يقرب من ٥٠ عاماً، في شهر حزيران/يونيه ١٩٦٣:

"أنا أتكلم عن السلام بسبب الوجه الجديد للحرب. لا معنى للحرب الشاملة في عصر تستطيع فيه

المستقبل، أي استراتيجية تدريجية مدروسة تأخذ في الاعتبار البيئة الأمنية المتغيرة والمتقلبة في القرن الحادي والعشرين. وقد أكد عن حق استعراض الوضع النووي للولايات المتحدة لعام ٢٠١٠ أن أكبر تهديد نووي تتعرض له اليوم لم يعد هو وقوع مواجهة نووية واسعة النطاق، بل خطر حيازة مواد نووية أو، في أسوأ الأحوال، سلاح نووي من جانب الإرهابيين.

وبالإضافة إلى العمل على منع الانتشار والإرهاب النوويين، فقد اتخذنا خطوات للحد من عدد ودور الأسلحة النووية في استراتيجية الولايات المتحدة للأمن القومي. ولسنا بصدد استحداث أسلحة نووية جديدة ولا نعتزم استحداثها. وعلاوة على ذلك، فإن تمديد أجل برامج أسلحتنا النووية لن يدعم إيفاد بعثات عسكرية جديدة. وقد التزمنا بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي هي أطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتفي بالتزاماتها في مجال عدم انتشار الأسلحة النووية. وصرحنا بوضوح أن من مصلحة الولايات المتحدة ومصلحة جميع الأمم الأخرى أن يستمر للأبد عدم استعمال الأسلحة النووية الذي سُجل لما يقرب من سبعة عقود من الزمن.

والنهج التدريجي الذي تتبعه إدارة أوباما يناسب احتياجاتنا الأمنية وهو مكيف للتصدي للتهديدات الأمنية في القرن الحادي والعشرين على الصعيد العالمي. وباستبقاء ودعم مخزونات سليمة وآمنة وفعالة - كافية لردع الخصوم المحتملين وطمأنة حلفاء وشركاء الولايات المتحدة غير الحائزين للأسلحة النووية - في نفس الوقت الذي نواصل فيه تقليل الأسلحة على نحو مسؤول من خلال تحديد الأسلحة والعمل على وقف ومنع الانتشار النووي، سنجعل هذا العالم أكثر أمناً.

ليس ثمة "حل سريع" لتحقيق نزع السلاح النووي. تظل الولايات المتحدة ملتزمة بتحقيق السلامة والأمن في عالم خال من الأسلحة النووية. لكن السبيل العملي الوحيد هو اتباع نهج تدريجي دقيق للوصول إلى هذا الهدف بشكل يمكن

على توليكم رئاسة هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في هذه الدورة. وأعتقد أن خبرتكم وحنكتكم الدبلوماسية الواسعة ستساعدان على توجيه الهيئة لتحقيق إنجازات إيجابية. وستعاون الوفد الصيني تعاوناً كاملاً معكم ومع الوفود الأخرى. وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص تقديري لسلفكم، السفير إنريكي رومان - موري، الممثل الدائم لبيرو، على ما أداه من عمل متميز.

يمر العالم اليوم بتغييرات عميقة ومعقدة. ونواجه التحديات الأمنية الدولية المتزايدة والمعقدة، حيث أصبحت العوامل التقليدية وغير التقليدية متشابكة. وفي ضوء هذه الخلفية، فإن البلدان تزداد ترابطاً ويزداد تبادل المصالح المشتركة بينهما. وتدعو الصين دائماً إلى أن يتبنى المجتمع الدولي مفهوم أمنياً جديداً من الثقة والمنفعة المتبادلتين والمساواة والتنسيق، وأن يعمل معاً لمواجهة التحديات الأمنية المختلفة وتسوية التزايدات من خلال الوسائل الدبلوماسية والسلمية، من أجل التوصل إلى بيئة دولية وإقليمية تنعم بالسلام والاستقرار، وتفضي إلى تعزيز العملية المتعددة الأطراف لتحديد الأسلحة وعدم الانتشار.

وما برحت الصين تنفذ جدياً التزاماتها بترع السلاح النووي وتعزز بنشاط الجهود الدولية الخاصة بترع السلاح وعدم الانتشار النووي وتسهم بإسهامات فريدة فيها. وتؤيد الصين الحظر الكامل من خلال التدمير الشامل للأسلحة النووية، وتسعى بقوة لوضع استراتيجية نووية للدفاع عن النفس. أما بالنسبة لتطوير الأسلحة النووية، فما انفكت الصين تضع أقصى القيود، ولن تشارك مطلقاً في سباق التسلح النووي بأي شكل من الأشكال. وستحتفظ الصين بقواتها النووية عند المستوى الأدنى اللازم لاحتياجات الأمن الوطني.

وتلتزم الصين بسياسة عدم المبادأة باستخدام الأسلحة النووية في أي وقت أو تحت أي ظرف من الظروف مع التزامها الذي لا لبس فيه ودون قيد أو شرط، بعدم استخدام الأسلحة

القوى العظمى أن تحتفظ بقوات نووية ضخمة ومنيعة نسبياً، وأن ترفض التسليم دون اللجوء إلى استخدام تلك القوات. ولا معنى لها، في عصر يحتوي فيه سلاح نووي واحد على ما يقرب من ١٠ أضعاف قوة الانفجار التي أطلقتها كل القوات الجوية للحلفاء خلال الحرب العالمية الثانية. ولا معنى لها في عصر ستحمل فيه السموم القاتلة الناجمة عن مواجهة نووية عن طريق الرياح والمياه والتربة والبذور إلى أقصى أنحاء المعمورة، وإلى أجيال لم تولد بعد“.

وتستند سياسات الولايات المتحدة الخاصة بتحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح إلى منع استخدام الأسلحة النووية مرة أخرى أبداً. ونواصل إيلاء الأولوية القصوى إلى تجنب مثل هذا الاستخدام.

وأخيراً، فإذا تفضي الجهود الرامية إلى تقديم توصيات بتوافق الآراء من قبل كل من الفريقين العاملين قدماً، أود الإشارة إلى أن إحراز تقدم تدريجي بسيط أفضل من ألا يجرز أي تقدم على الإطلاق. وإذ تشرع الهيئة في مداولاتها لعام ٢٠١٣، فإننا نحث جميع الوفود - مع مراعاة الاحترام الواجب - على التحلي بالمرونة في مواقف الفريق الوطنية أو الجغرافية، قدر الإمكان، والاستعداد للنظر في إمكانية تقديم صياغة توفيقية. والواقع هو أنه في غياب جهد جماعي حقيقي من أجل التوصل إلى أرضية مشتركة، فسيستمر للأسف عدم قدرة الهيئة على الوفاء بولايتها بوصفها مجمع التفكير المنوط به تحديد الأسلحة ونزع السلاح. ومن جانبنا، فإن وفد الولايات المتحدة قد بذل قصارى جهده بغية تحقيق النجاح.

وسيكون هذا البيان متاحاً على موقع بعثة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة.

**السيد جانغ جونان (الصين) (تكلم بالصينية):** أود بدايةً، أن أهنتكم، سيدي الرئيس، بالنيابة عن الوفد الصيني،

إن صون السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية وفي شمال شرق آسيا من المصالح المشتركة للمجتمع الدولي. وتحت الصين الأطراف المعنية على التزام الهدوء وممارسة ضبط النفس وتجنب الخطوات التي يمكن أن تؤدي إلى مزيد من التصعيد للحالة. وتدعو الصين جميع الأطراف إلى مواصلة بذل الجهود بشأن نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية في إطار المحادثات السادسة الأطراف. وستبدل الصين جهوداً حثيثة من أجل تحقيق ذلك الغرض.

ولا تزال الصين ترى أن الحوار والتعاون هما السبيل الصحيح الوحيد للتوصل إلى حل مناسب للمسألة النووية الإيرانية. وينبغي أن تسلك الأطراف المعنية طريق الحوار والتفاوض. ومن أجل إحراز تقدم مبكر، ينبغي أن تستوعب الأطراف مخاوف بعضها البعض، مع تسوية خلافاتها تدريجياً، علاوة على توسيع نطاق الأرضية المشتركة بينها على أساس من تعزيز الثقة المتبادلة. والصين مستعدة لمواصلة الاضطلاع بدور بناء في هذا الصدد.

و تؤيد الصين دوماً التدابير العملية لبناء الثقة في مجال تحديد الأسلحة التقليدية، وتبذل جهوداً مستمرة ترمي إلى تعزيز عمليات نزع السلاح الدولية والإقليمية ذات الصلة، بالإضافة إلى استكشاف تدابير بناء الثقة. والصين ملتزمة بتحقيق الشفافية وبناء الثقة في مجال تحديد الأسلحة التقليدية، وتشارك بنشاط في سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وتقرير الأمم المتحدة عن النفقات العسكرية. وتؤيد الصين التعديلات اللازمة على السجل تمثيلاً مع تطور الحالة الأمنية الدولية والإقليمية، مع الأخذ بعين الاعتبار شواغل جميع الأطراف. ويتمثل أحد أهم المهام في تحسين تغطية السجل عن طريق زيادة عدد البلدان المشاركة.

وتولي الصين أهمية كبرى لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وتنفذ بجدية برنامج عمل

النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أو في المناطق الخالية من الأسلحة النووية أو التهديد باستخدام تلك الأسلحة. وترى الصين أنه ينبغي تعزيز عملية نزع السلاح النووي على الصعيد الدولي بهدف الحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي العالمي وتوفير الأمن غير المنقوص للجميع. وينبغي للبلدان الحائزة لأكثر الترسانات النووية أن تواصل خفض تلك الترسانات بصورة كبيرة وجوهرية.

وتؤيد الصين بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في وقت مبكر، وستواصل جهودها الإيجابية لتحقيق هذه الغاية. وتمثل الصين بالتزامها بالوقف الاختياري للتجارب النووية.

وتأمل الصين أن يتوصل مؤتمر نزع السلاح المتوقع انعقاده في جنيف إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمله في وقت مبكر، من أجل الشروع في أعماله الموضوعية في أقرب وقت ممكن، بما في ذلك الانتهاء من إبرام معاهدة دولية متعددة الأطراف غير تمييزية ويمكن التحقق منها بصورة فعالة لحظر إنتاج المواد الانشطارية.

وتؤيد الصين عملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتأمل أن تعمل جميع الأطراف على تنفيذ نتائج المؤتمرات على نحو شامل ومتوازن. وشاركت الصين بنشاط في المؤتمرات السابقة للأعضاء الدائمين الخمسة في مجلس الأمن بشأن تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وستواصل جهودها الإيجابية في رئاسة فريق الأعضاء الدائمين العامل المعني بوضع مسرد للمصطلحات النووية الرئيسية وتعريفاتها.

وتعارض الصين بشدة انتشار الأسلحة النووية، وتؤيد احترام وتعزيز النظام الدولي لمنع انتشار الأسلحة النووية، وتدعو إلى إيجاد حلول سلمية للمسائل النووية الإقليمية من خلال الحوار والمفاوضات.

في أن الهيئة - في ظل قيادتكم النشطة - ستتمكن من إحراز تقدم كبير. ونقدم تمانينا أيضا إلى أعضاء المكتب الآخرين، وإلى رئيسي الفريقين العاملين. وأود أيضا أن أعرب عن خالص تقديرنا للسفير إنريكي رومان - موري، الممثل الدائم لبيرو، الذي نجح - بفضل جهوده التي لا تكل - في كفالة إقرار الهيئة لبند جدول أعمال دورة الثلاث سنوات هذه.

ويعرب الوفد الجزائري عن تأييده للبيانين اللذين أدلى بهما ممثلا إندونيسيا ونيجيريا باسم حركة عدم الانحياز والمجموعة الأفريقية، على التوالي، في الجلسة ٣٣٠ للجنة.

ويود وفد بلدي أن يكرر التأكيد على الدور المحوري للأمم المتحدة باعتبارها إطارا متعدد الأطراف للنظر في مسائل نزع السلاح. وفي هذا الصدد، نؤمن بأن تنشيط آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف أمر بالغ الأهمية. ولذلك لم تدخر الجزائر جهدا في السعي إلى إعادة تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح، بوصفه الآلية المتعددة الأطراف الوحيدة المعنية بالمفاوضات بشأن مسائل نزع السلاح.

وفي ذلك السياق، تولى الجزائر أهمية خاصة لهيئة نزع السلاح، التي لها دور لا غنى عنه بوصفها الهيئة التي يمكن من خلالها تبادل الأفكار وتقديم المقترحات.

وتتيح مهامها للدول الأعضاء فرصة لإجراء مداولات متعمقة والنظر في أي مسألة متعلقة بنزع السلاح، بما في ذلك نزع السلاح النووي.

وفي ما يتعلق بإنهاء عجز الهيئة منذ عقد عن اعتماد توصيات ملموسة بتوافق الآراء، فإنه يتحتم على جميع الدول الأعضاء معا اغتنام هذه الفرصة الجديدة، تحت رئاستكم، سيدي، لبث حياة جديدة في مداولاتنا عن طريق إظهار الروح الحقيقية للتعاون والتفاهم المتبادل. غير أنه يجب علينا التأكيد على أن ما وصلت إليه الهيئة من طريق مسدود يرجع في الأساس إلى الافتقار للإرادة السياسية.

الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ولقد اتخذت الصين مجموعة من التدابير بشأن التشريعات وإنفاذ القانون، وبناء القدرات، والتبادل والتعاون الدوليين، أسفرت عن نتائج ملحوظة. وشاركت الصين في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل، الذي عقد عام ٢٠١٢ بطريقة بناءة، وأسهمت إسهاما إيجابيا في نجاح المؤتمر.

لقد أنشئت آلية الأمم المتحدة المتعددة الأطراف لنزع السلاح - بما في ذلك اللجنة الأولى، ومؤتمر نزع السلاح، في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة التي كرس لتزع السلاح، وقدمت إسهاما هائلا في صون السلام العالمي وتعزيز عملية تحديد الأسلحة خلال العقود القليلة الماضية. واضطلعت هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة - بوصفها الهيئة التداولية الوحيدة للآلية - بدور هام في تحديد أولويات جدول أعمال مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف. وتأمل الصين أن تنظر الدول الأعضاء في دور ومركز هيئة نزع السلاح من منظور عملي رشيد. وستعمل بطريقة عملية لتمكين إحراز تقدم إيجابي في هذا المحفل التداولي.

ومؤخرا، أكد فخامة الرئيس سي جينينغ، المنتخب حديثا رئيسا للصين، في المؤتمر الشعبي الوطني الثاني عشر أن الصين ستسير بشكل ثابت على طريق التنمية السلمية، وتواصل العمل مع البلدان الأخرى من أجل قضية السلام والتنمية البشرية السامية. ونحن على استعداد للتعاون مع البلدان الأخرى لتعزيز العملية المتعددة الأطراف لتحديد الأسلحة من أجل تقديم إسهامات جديدة بهدف حماية السلام والاستقرار العالميين.

**السيد مكثفي** (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، بالنيابة عن الوفد الجزائري، على انتخابكم رئيسا لهيئة نزع السلاح. وليس لدى وفد بلدي شك



٢٠٠٠ و ٢٠١٠. وينبغي أن تتخذ تدابير نزع السلاح في هذا الصدد بما يتفق ومبادئ الشفافية وقابلية التحقق والارجعة.

وفي حين أن عدم الانتشار النووي ركن هام من أركان معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإنه يجب أن يقترن بتنفيذ الأحكام الأخرى للمعاهدة، ولا سيما تلك الواردة في المادة الرابعة، بشأن حق الدول في تطوير بحوث الطاقة النووية واستخدامها في الأغراض السلمية. وترى الجزائر أن اتباع نهج متوازن يكفل التنفيذ الفعال والمستمر لأركان المعاهدة الثلاثة، - التي يدعم ويعزز بعضها بعضا، - من شأنه وحده أن يعزز هذا الصك الدولي ويؤدي إلى تحقيق هدفه النهائي.

وفي ضوء هذه الخلفية، فإن بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية يشكلان أولوية. وينطبق الشيء نفسه على إبرام صك دولي ملزم قانونا تقدم بموجبه الدول الحائزة للأسلحة النووية ضمانات أمنية للدول غير الحائزة لها.

وفي هذا السياق، ومن أجل تحقيق هدف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، تود الجزائر أن تسلط الضوء على الحاجة إلى بدء مفاوضات بشأن إبرام اتفاقية للأسلحة النووية. ويرحب الوفد الجزائري بعقد اجتماع رفيع المستوى، في أيلول/سبتمبر المقبل، للجمعية العامة مكرس لمسألة نزع السلاح النووي. وسوف تسهم المناقشات بين الدول الأعضاء في ذلك الوقت، دون شك، إسهاما كبيرا في تحقيق الهدف النهائي المتمثل في القضاء التام على الأسلحة النووية.

ويجب أن نشير أيضا ضرورة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، الأمر الذي من شأنه تعزيز قضية مسألة نزع السلاح النووي والحفاظ على السلام والاستقرار في المنطقة. يمثل تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، بوصفه التزاما تعهد به المجتمع الدولي، أولوية بالنسبة للجزائر،،

وبوصفها الهيئة التداولية المتخصصة الوحيدة للهيكل المتعدد الأطراف لترع السلاح في الأمم المتحدة، فإن هيئة نزع السلاح ستضطلع بدورها الكامل بمجرد استيفاء جميع الشروط اللازمة. وبالتالي، يمكن للهيئة أن تؤكد قيادتها - كما فعلت في عام ١٩٩٩ - وأن تسهم في إعادة إحياء مختلف آليات الأمم المتحدة لترع السلاح.

وبالنظر إلى أن الدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح تعقد في منتصف دورة السنوات الثلاث، فإن هذه الدورة تكنسي أهمية خاصة. ينبغي أن تسمح لنا هذه الدورة بمواصلة المناقشات التي بدأت في العام الماضي بشأن المسائل المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار، وبشأن التدابير العملية لبناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية. وينبغي أن تؤدي المداولات إلى توليد زخم يؤدي إلى صياغة توصيات محددة خلال الدورة المقبلة، في نهاية دورة السنوات الثلاث.

وفي عشية الدورة الثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في جنيف - التي ستنظر في حالة تنفيذ الوثيقة الختامية (NPT/CONF.2010/50 (Vol. I)) التي اعتمدت في عام ٢٠١٠ - تكرر الجزائر تأكيد موقفها المبدي إزاء الهدف النهائي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي يتمثل في القضاء التام على هذه الأسلحة. ويعتبر الالتزام الفعال والمستمر من جانب المجتمع الدولي بأسره - ولا سيما من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية - أمر أساسي لتحقيق ذلك الهدف. ويشكل مجرد وجود الأسلحة النووية خطرا مستمرا على البشرية ككل، وهو أمر يجبل لإدامته استمرار العقائد العسكرية لبعض الدول الحائزة للأسلحة النووية.

ولذلك، من المهم أن تمتثل الدول الحائزة للأسلحة النووية للمادة السادسة من المعاهدة والالتزامات التي تعهدت بها تلك البلدان خلال المؤتمرات الاستعراضية للأعوام ١٩٩٥ و

الرئيسية. لقد نجحت هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في تحقيق نتائج ملموسة عديدة بأن صاغت بتوافق الآراء المبادئ والمبادئ التوجيهية والتوصيات بشأن مجموعة من القضايا ومع ذلك، فإن العقد الماضي لم يكن مرضيا، إذ لم تترجم مداواتنا في هيئة نزع السلاح إلى نتائج ملموسة.

وجميعنا يعلم أن نزع السلاح ليس خيارا، بل ضرورة أمنية ملحة، حيث يكمن السلام والأمن العالمين في تحقيق الرفاه الجماعي، لا في سباق التسلح. ولن يتحقق السلام والاستقرار في العالم أبدا في ظل الفقر المدقع والجوع، والمرض، والتفاوت المنتشر في جميع أنحاء العالم. وعلاوة على ذلك، فهناك خطر دائم من وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي الإرهابيين والمتطرفين الأصوليين.

قبل أقل من ٦٠ عاما، لم تكن هناك أسلحة نووية في العالم، أما اليوم، فإن العالم أصبح مخزنا كبيرا للأسلحة النووية التي يمكن أن تدمر الحضارة الإنسانية جمعا. ولن يظل العالم آمنا ما لم تتخل الدول الحائزة للأسلحة النووية عن ترساناتها النووية. هذا ولم تكف النفقات العسكرية قط عن الزيادة عاما بعد عام. ولقد تضاعف إنتاج الأسلحة التقليدية ونقلها والاتجار بها، بما فيها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة عدة مرات.

تتحمل العديد من البلدان المنكوبة بالصراعات وطأة آثار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

إن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي من جميع جوانبه أمر ضروري لتعزيز السلم والأمن الدوليين. وتؤمن نيبال إيماناً راسخاً بالترع العام والكامل لجميع أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة البيولوجية، والكيميائية، والنووية، والإشعاعية، وفق جدول زمني محدد. ونؤيد أيضا عدم انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، مع الاحتفاظ بموقفنا القائل بأن لكل دولة الحق المشروع في الحصول على هذه الأسلحة للأغراض الدفاعية.

ولهذا تعين على وفد بلدي أن يعرب عن بالغ قلقه إزاء التأخر في تنفيذ القرار.

وبالمثل، يود وفدي أن يعرب عن خيبة أمله العميقة إزاء حقيقة عدم انعقاد المؤتمر المتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط في الوقت المحدد - في انتهاك للاتفاق الجماعي للدول الأطراف على النحو المبين في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي للمعاهدة لعام ٢٠١٠. لذا فإن الجزائر تحت الأمين العام والدول الثلاث الراحية لقرار الشرق الأوسط عام ١٩٩٥، بالتشاور والتنسيق مع دول المنطقة، على عقد هذا المؤتمر دون تأخير.

وفي الختام، يود الوفد الجزائري أن يؤكد لكم، سيدي الرئيس، على رغبتنا واستعدادنا للعمل معكم ومع جميع الوفود بصورة بناءة لضمان إنجاز هذه الدورة لهيئة نزع السلاح.

**السيدة أديكاري (نيبال)** (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشارك الوفود الأخرى في تهنئتك، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيسا لهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح في دورتها لعام ٢٠١٣، وتهنئة أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم. ويثق وفد بلدي بأن عمل الهيئة - تحت قيادتكم القديرة - سيحقق نتيجة ناجحة. ويؤكد لكم وفد بلدي تعاونه الكامل في الاضطلاع بمسؤولياتكم. وأود أيضا أن أعرب عن خالص تقديرنا للسفير إنريكة رومان - موري، ممثل بيرو على إسهامه في أعمال الهيئة لعام ٢٠١٢. وأود أيضا أن أشكر السيدة أنجيلا كين، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، على البيان الذي أدلت به صباح هذا اليوم (انظر A/CN.10/PV.330).

وتؤيد نيبال البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز في الجلسة ٣٣٠ للهيئة.

تضطلع هيئة نزع السلاح بدور أساسي في شؤون نزع السلاح. فهي مكلفة بوضع السياسات والمبادئ والمبادئ التوجيهية واعتماد التوصيات بشأن قضايا نزع السلاح

لبحوث نزع السلاح، من أجل الإسهام في الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لتحقيق نزع السلاح. وللمراكز الإقليمية دورها المهم في هذا الشأن. وترى نيبال، بصفتها البلد المضيف لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ، أن الجهود والالتزامات الأحادية والثنائية والإقليمية تشكل لبنات تمكنا من المضي قدماً صوب تحقيق نزع السلاح على الصعيد العالمي.

وتولي نيبال أهمية كبيرة لإجراء مفاوضات متعددة الأطراف بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار، تعزز الملكية الجماعية والمداولات والمسؤولية عن العمل الجماعي. لقد حان الوقت لتوسيع وتعميق التعاون فيما بين الدول لبناء الثقة والطمأنينة والاستقرار، الأمر الذي من شأنه أن يمكن الدول من تحرير موارد ثمينة لتنمية المشاعات العالمية.

**السيد خليل (مصر)** (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيساً لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في دورتها الموضوعية لهذا العام. وبالمثل، أود أن أتقدم بالتهنئة إلى أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم، وكذلك إلى رئيسي الفريقين العاملين. وأود أن أؤكد لكم كامل دعم وفد بلدي وتعاونيه.

في البداية، أود أن أعرب عن تأييدي للبيانين اللذين أدلى بهما في الجلسة ٣٣٠ للهيئة ممثلاً إندونيسيا ونيجيريا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز والمجموعة الأفريقية، على التوالي (انظر A/CN.10/PV.330)

سأركز ملاحظاتي على ثلاث مسائل رئيسية، وهي مساهمة هيئة نزع السلاح في آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف، والبندان المخصصان للفريقين العاملين، وهما، "توصيات لتحقيق الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية" و "تدابير عملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية".

تؤمن مصر إيماناً قوياً بما تتمتع به هيئة نزع السلاح من إمكانيات كامنة بوصفها هيئة تداولية تركز على تقديم

بوصف نيبال طرفاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، فإنها تعتقد أن هاتين المعاهدتين تشكلان حجر الأساس لنظام عدم الانتشار النووي. ونشدد على ضرورة جعل هذين الصكين عالميين. ونرى أن الركائز الثلاث لنظام نزع السلاح النووي - نزع السلاح النووي وعدم الانتشار والاستخدامات السلمية للطاقة النووية - تكتسي نفس القدر من الأهمية ويعزز بعضها بعضاً. لذلك لا بد من الحفاظ على حرمتها على نحو تام. كما نعتقد أن الهدف النهائي للمجتمع الدولي، مثلما أعرب عنه في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، ينبغي أن يوجه نحو تحقيق نزع السلاح العام والكامل تحت مراقبة دولية فعالة. وبالمثل، كنتاج طبيعي لنزع السلاح النووي، يشكل

الانضمام العالمي إلى معاهدة حظر التجارب النووية عنصراً آخر بالغ الأهمية من عناصر نزع السلاح النووي. وفي السياق نفسه، تظل معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية تشكل خطوة بالغة الضرورة على طريق نزع السلاح النووي عالمياً. نحن نعارض بشدة تسليح الفضاء الخارجي وندعم إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية في شتى أنحاء العالم، لأن لذلك أهميته الحاسمة في إعطاء نزع السلاح معناه الحقيقي.

على الأمم المتحدة أن تضطلع بدور تيسيري باعتبارها منتدى عالمياً حقاً لصون السلام والأمن الدوليين. يجب علينا الاستفادة بشكل كامل من الجمعية العامة ومجلس الأمن والهيئات الأخرى - مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومؤتمر نزع السلاح، وهيئة نزع السلاح - التي يمكن أن تسعى فيها الدول الأعضاء إلى التوصل إلى نهج مشترك للمبادئ العامة للتعاون في حفظ السلم والأمن الدوليين، بما في ذلك المبادئ التي تحكم نزع السلاح وتنظيم التسليح.

وبالمثل، لا بد من حشد آليات الأمم المتحدة الأخرى، مثل المراكز الإقليمية لنزع السلاح ومعهد الأمم المتحدة

المكرسة لتزع السلاح. لم ينعكس ذلك بالقدر الكاف في عمل آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف.

ما برح الجمود يخيم على مؤتمر نزع السلاح بسبب الافتقار إلى الإرادة السياسية. إلا أن الأمم المتحدة ستشهد، هذا العام، اتخاذ مبادرة مهمة طرحتها حركة بلدان عدم الانحياز على الجمعية العامة. ينبغي أن يحشد انعقاد الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة في ٢٦ أيلول/سبتمبر الدعم والإرادة السياسية لدفع الجهود العالمية لتزع السلاح النووي. وبالنظر إلى الدور التداولي الذي تؤديه الهيئة، نتوقع أن يقدم عمل الفريق العامل الأول أفكاراً خلاقة وملموسة بشأن وضع برنامج مرحلي للإزالة التامة للأسلحة النووية، يمكن فيما بعد نقله إلى الاجتماع الرفيع المستوى ليوافق عليه رؤساء الدول والحكومات.

ومن المهم بنفس القدر أن يسלט الفريق العامل الضوء على الحاجة إلى تنفيذ الالتزامات المتعددة الأطراف في ميدان نزع السلاح النووي. في هذا الصدد، لا توجد أولوية أعلى من الوفاء بالمواعيد النهائية المحددة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ (NPT/CONF.2010/50 (Vol. I)). يتعلق الموعد النهائي الأول بعقد مؤتمر عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، الأمر الذي لم يتحقق بعد. عدم الامتثال للالتزامات عام ٢٠١٠ من شأنه أن يقوض عملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. على الرغم من تأكيد جميع دول المنطقة مشاركتها باستثناء دولة واحدة، لم يعقد المؤتمر بحلول الموعد المتفق عليه. ولم تنفك جامعة الدول العربية تحت الداعين إلى عقد المؤتمر على الوفاء بالتزاماتهم. فذلك هو السبيل الوحيد لاستعادة مصداقية نظام عدم الانتشار وكفالة نجاح دورة الاستعراض لعام ٢٠١٥. وتراقب مصر عن كثب التطورات في هذا الصدد وسوف تتصرف وفقاً لذلك. ينبغي أن

التوصيات بشأن المسائل البالغة الأهمية في ميدان نزع السلاح. ينبغي أن تكون الهيئة مهتماً لتفريخ الأفكار الجديدة ومنصة لإطلاق المبادرات الجديدة. وينبغي أيضاً أن تمكننا من مواصلة المناقشات بشأن الأعمال غير المنجزة في محاولة أخرى لتقريب المواقف وصولاً إلى التوافق في الآراء.

هناك الكثير من الأفكار البسيطة التي يمكن أن تعزز أكثر الطابع الفريد للهيئة ضمن آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف. لقد اقترحنا عدداً من هذه الأفكار بهدف تعزيز قدرة الهيئة على الاستفادة من قاعدة المعرفة الواسعة التي كونتها على مر السنين. في هذا الصدد، أود أن أسلط الضوء على تطوير بوابة تتضمن وصلات إلى جميع المقترحات وورقات العمل التي نوقشت في الدورات السابقة. توفر هذه البوابة ذاكرة فكرية مؤسسية للهيئة وتسمح لنا بالاستفادة من المناقشات السابقة. كان ذلك هو الحال حتى عندما لم تتمكن الهيئة من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن العمل السابق، وقد ظل ذلك، للأسف، هو الديدن زمنياً طويلاً. وهناك فكرة أخرى تتمثل في تنظيم فعاليات على هامش اجتماعات الهيئة، حيث يمكن اختبار الأفكار الجديدة ومشاركة الاستنتاجات مع الهيئة. تلك أفكار بسيطة، بيد أنها تعد بمد الهيئة بالطاقة من أجل زيادة كفاءتها وفعاليتها.

ولكي تتمكن الهيئة من تحقيق إمكاناتها، يجب على الدول الأعضاء أن تتحلى بما يلزم من إرادة سياسية للاستفادة من هذه الآلية الهامة من أجل النهوض بقضية نزع السلاح. ينطبق ذلك بصفة خاصة على البندين المسندين إلى الفريقين العاملين. عند النظر في "توصيات لتحقيق الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية"، ينبغي أن ندرك جميعاً حقيقة أن نزع السلاح النووي هو الأولوية الأولى التي حددتها الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة

يعزز هذا التوافق تأثير الهيئة على بقية آلية الأمم المتحدة لترزع السلاح، وتلك مهمة نثق في قدرتنا على الاضطلاع بها بنجاح.

**السيدة عبد الله (العراق):** في البداية أسمحوا لي أن أتقدم باسم وفد بلدي إلى سعادتكم بالتهنئة الخالصة على انتخابكم رئيساً لهيئة الأمم المتحدة لترزع السلاح في دورتها الموضوعية لهذا العام، وكذلك لأعضاء مكتبكم، متمنية لكم جميعاً التوفيق والنجاح في هذه المهمة. وإنني على يقين بأن خبرتكم ودرائتكم ستسهمان في إنجاح أعمال هذه الدورة. كما يعرب وفد بلدي عن تأييده للبيان الذي ألقاه ممثل إندونيسيا بالنيابة عن مجموعة دول حركة عدم الانحياز.

يود وفد بلدي التأكيد على الدور الذي تضطلع به هيئة الأمم المتحدة لترزع السلاح بوصفها الهيئة التداولية المتخصصة داخل آلية الأمم المتحدة المتعددة الأطراف لترزع السلاح، حيث تسهم في إجراء مناقشات متعمقة في مسائل محددة في مجال نزع السلاح، وبما يؤدي إلى تقديم توصيات معينة بشأن تلك المسائل.

تؤكد حكومة بلدي أن عدم انتشار الأسلحة النووية لا يتحقق إلا من خلال انضمام جميع الدول إلى معاهدة عدم الانتشار النووي ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وإخضاع جميع منشآتها وبرامجها لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، بغية التأكد من الأغراض السلمية لتلك البرامج. كما أن قبول الدول بتطبيق البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية والتشجيع على الالتزام به عالمياً يعزز دور الوكالة الدولية في مجال التحقق. وفي هذا الصدد، وافق مجلس النواب الموقر بتاريخ ٩ تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠١٢ على قانون التصديق على انضمام العراق لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. كما صادق العراق بتاريخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠١٢ على البروتوكول الإضافي الملحق باتفاق الضمانات

تحتل هذه المسألة الموقع الذي تستحقه في أعمال الهيئة. ونتوقع أن يتوصل الفريق العامل إلى استنتاج يلقي الضوء على السبل الكفيلة بضمان تنفيذ التزامات المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠.

باتت الآن مسألة التدابير العملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية أكثر أهمية في ضوء نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بإبرام معاهدة تجارة الأسلحة. لا بد لأي عملية جادة لبناء الثقة أن تعالج المسائل التالية.

أولاً، فيما يتعلق بفرط إنتاج الأسلحة التقليدية وتزايد تكديسها في أيدي كبار مصدري الأسلحة ومنتجيتها، يجب بذل كل جهد ممكن لوضع الإنتاج والمخزونات في الدول الرئيسية المنتجة للأسلحة تحت الرقابة الدولية.

ثانياً، المسألة الدولية المتبادلة هي السبيل الوحيد لضمان ألا ينتهي عدم التوازن القائم بين كبار منتجي الأسلحة وبقية العالم باستغلال محتمل.

ثالثاً، فيما يتعلق بالتصدي للتهديدات التي طال أمدها للسلام والأمن الدوليين، ما من تهديد للسلام والاستقرار، والقانون الدولي، والقانون الإنساني الدولي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وللمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة نفسه أشد من التهديد الذي تمثله جريمة العدوان والاحتلال الأجنبي. دور هيئة نزع السلاح دور بالغ الأهمية في وضع تدابير لبناء الثقة تتجاوز المعنى التقليدي لمصطلح غالباً ما يستخدم لتقييد جدول الأعمال من أجل حماية التفسير الضيق الذي تفضله مجموعة من البلدان محدودة العدد لكنها متميزة.

لقد قدمنا عدداً من الأفكار التي تعكس رغبتنا في التفكير خارج الإطار المعهود فيما يتعلق بأبرز المسائل على جدول أعمال نزع السلاح المتعدد الأطراف. وإذ نقوم بذلك، فإننا نأمل أن نجعل الهيئة أكثر أهمية، لأنها تسمح بتفكير حر ومنفتح وفي الصميم وجيد التوقيت فيما يتعلق بالعمليات الأخرى. سوف

وبحضور جميع دول المنطقة، لا سيما أن إجراءات التحضير لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار النووي لعام ٢٠١٥ قد أخذت مجراها وأصبحت عملية التقدم في تنفيذ الالتزامات الواردة في خطط العمل التي اعتمدها المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، أمراً ملحاً. لذا من الضروري بذل أقصى الجهود لإنجاح عقد المؤتمر لما سيحققه من فوائد وأهداف عدة تنعكس بشكل إيجابي على الأمن والاستقرار في المنطقة، وتقربنا من الهدف الأسمى المتمثل في تحقيق السلم والأمن الدوليين وصيانتهم.

كما يؤكد وفد بلدي على ضرورة أن تضطلع الأمم المتحدة والأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي - مون شخصياً، بدور أكثر فعالية في حث الدول الأطراف في المنطقة ودول المنظمة على عقد هذا المؤتمر.

يؤكد وفد حكومة بلدي على أهمية اتخاذ التدابير العملية والفعالة في ميدان الأسلحة التقليدية وعلى ضرورة اتباع نهج شامل ومتكامل لمعالجة بعض التدابير العملية لترع السلاح، لا سيما فيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جهة، وعلى ضرورة مواصلة تقديم المبادرات المعنية بالحد من تلك الأسلحة من جهة أخرى، حيث أن التراكم المفرط لهذه الأسلحة له نتائج وخيمة على صعيد الأمن الوطني والإقليمي والدولي، بالإضافة إلى عواقبه الكارثية على مستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية.

ويود وفدي بلدي التأكيد على أهمية المبادئ التوجيهية التي أوردتها هيئة نزع السلاح في تقريرها في الوثيقة A/54/42 والمعنية بالحد من الأسلحة التقليدية، حيث تركز هذه المبادئ على ضرورة التخلص من الكميات الفائضة من تلك الأسلحة، مع مراعاة مصالح البلد المشروعة في الدفاع عن النفس.

وتولي حكومة بلدي مسألة الحد من الأسلحة التقليدية وتدبير بناء الثقة أهمية كبيرة، حيث شكلت اللجنة الوطنية المعنية بالأسلحة التقليدية، بالإضافة إلى تعيينها لجهة اتصال

الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ليصل بذلك عدد الدول التي تطبق البروتوكول الإضافي إلى ١١٩ دولة.

ويؤكد وفد بلدي على أهمية البدء بالمفاوضات من أجل التوصل إلى اتفاقية الأسلحة النووية، وكذلك التوصل إلى صك قانوني ملزم وشامل وغير مشروط بشأن تقديم ضمانات أمن سلبية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار النووي بعدم استخدام الأسلحة أو التهديد باستخدامها من جانب الدول الحائزة. كما يود وفد بلدي التأكيد على أن الطريق الوحيد والضمانة الأكيدة لعدم انتشار الأسلحة النووية هو التنفيذ الكامل وغير الانتقائي لمعاهدة عدم الانتشار.

يؤكد العراق دعمه لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية كخطوة هامة نحو القضاء عليها. وانطلاقاً من هذا المبدأ، أيد الجهود المبذولة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة في شتى الأقاليم الجغرافية لا سيما منطقة الشرق الأوسط، وساهم في تلك الجهود. وهنا تؤكد حكومة بلدي على الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط تجعل هدف إنشاء منطقة خالية أمراً ضرورياً لتعزيز الأمن الإقليمي والدولي ولتدابير بناء الثقة لدول المنطقة. وفي هذا الصدد، يعرب وفد بلدي عن أسفه لما ورد بالبيانات الصادرة عن أطراف في المنظمة بشأن تأجيل مؤتمر عام ٢٠١٢ الخاص بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط الذي كان مقرراً عقده في هلسنكي في أواخر العام الماضي. ويدعو دول المنظمة إلى تحمل مسؤولياتها طبقاً لما ورد في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠. وكما أكد القسم الرابع منها الخاص بمنطقة الشرق الأوسط والذي دعا إلى تكليف الأمين العام للأمم المتحدة والدول الوديدة للمعاهدة، وهي الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة والاتحاد الروسي، بعقد مؤتمر خاص بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، خلال هذا العام،

المدرجين في جدول أعمالها بطريقة بناءة، بغية تعزيز توافق الآراء بشأن توصيات يُتفق عليها في نهاية المطاف خلال دورة الثلاث سنوات الحالية.

وبالنظر إلى الولاية المحددة لهيئة نزع السلاح بوصفها هيئة تداولية فرعية تابعة للجمعية العامة، تعمل بموجب مبدأ توافق الآراء، على النحو المبين في الفقرة ١١٨ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح (القرار د-٢/١٠) تشجع النمسا الوفود على التركيز على العناصر المحتملة للتوصيات المقبولة لمجمل أعضاء الأمم المتحدة. وبما أن نزع السلاح يتصدر قائمة أولويات النمسا في سياق الأمم المتحدة، أود الإدلاء ببعض الملاحظات، إضافة إلى البيان الذي أدلى به صباح اليوم المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/CN.10/PV.330).

إن جهودنا الجماعية الرامية إلى تحقيق نزع السلاح، في إطار المنظمة، تتخذ من الفقرة ١ من المادة ١١ من ميثاق الأمم المتحدة، مرجعا مباشرا. ومن هذا المنطلق، قدمت النمسا القرار ٦٥/٩٣ عام ٢٠١٠ في إطار متابعة الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقده الأمين العام بشأن تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح. وفي عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، تابعت النمسا، إلى جانب النرويج والمكسيك، مبادرة أدت إلى تقديم القرار ٦٥/٦٧، بشأن المضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، وهو القرار الذي اعتمد بأغلبية ثلاثة أرباع الأصوات. وعقد الفريق العامل المفتوح باب العضوية، الذي أنشئ بموجب ذلك القرار، دورته التنظيمية في جنيف الشهر الماضي. ونحن نعول على مواصلة جميع الدول الأعضاء مشاركتها البناءة خلال الشهر المقبل. وتتطلع النمسا، كذلك، إلى الاجتماع الرفيع المستوى بشأن نزع السلاح النووي الذي ستعقدته الجمعية العامة في ٢٦ أيلول/سبتمبر في نيويورك.

واليوم نشهد زيادة وعي الدول والمجتمع المدني بشأن ضرورة أن تتجاوز المناقشة المتعلقة بالأسلحة النووية النطاق

وطنية معنية بالأسلحة الصغيرة والخفيفة. كما وافق مجلس النواب الموقر بتاريخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠١٢ على انضمام العراق إلى اتفاقية حظر الذخائر العنقودية ووافق أيضاً بتاريخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ على انضمام العراق إلى بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة.

وأود الإشارة إلى أن الحكومة العراقية بصدد اتخاذ الإجراءات الدستورية والقانونية بشأن انضمام العراق إلى اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر.

وفي إطار الجهود الحثيثة المبذولة للتخلص من الألغام الأرضية والذخائر العنقودية والمتفجرات من مخلفات الحروب التي يعاني منها بلدي بسبب السياسات اللامسؤولة واللاإنسانية التي انتهجها النظام السابق خلال فترة حكمه، فإن الحكومة العراقية تعكف على تنفيذ برنامج عمل وخطة شاملة بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبمشاركة عدد كبير من الوزارات المعنية، يهدفان إلى التخلص من تلك الأسلحة وتقديم المساعدة لضحايا تلك الأسلحة والعمل على إعادة إدماجهم في المجتمع.

وأخيراً، أود التأكيد على استعداد وفد بلدي لبذل قصارى الجهود والتعاون معكم بما يسهم في الخروج باستنتاجات وتوصيات تلي شواغل الدول الأعضاء كافة، وبما يحقق تقدماً ملموساً علي صعيد نزع السلاح وعدم انتشاره.

**السيد كولر - لينهارت (النمسا) (تكلم بالإنكليزية):**  
أود في البداية، أن أهنيكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة هيئة نزع السلاح في الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٣. وبناء على البداية الناجحة خلال العام الماضي والرئاسة المهمة لرومان - موري سفير بيرو، نحن على ثقة تامة سيدي، أنه في ظل قيادتكم هذا العام، ستواصل الهيئة مداولاتها بشأن البندين

ونتيجة للمخاطر الكامنة في أي استخدام للطاقة النووية، ولا يمكن التحكم فيها، سواء كان استخدامها لأغراض توليد الطاقة السلمية أو في أجهزة المتفجرات الحربية، يحظر قانون دستوري في النمسا بشكل قاطع وجود الأسلحة النووية والمنشآت التي تعمل على إنتاج الطاقة عن طريق الانشطار النووي في البلد. وقد أكد الرئيس الاتحادي للنمسا هذا الموقف من جديد، على أعلى مستوى سياسي، وذلك في اجتماع قمة مجلس الأمن بشأن عدم الانتشار ونزع السلاح والأمن النووي الذي عقد في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ في سياق اعتماد القرار ١٨٨٧ (٢٠٠٩) (انظر S/PV.6191). وأوضح وفد بلدي موقفنا بشأن هذه المسألة بالتفصيل العام الماضي في الفريق العامل الأول بشأن نزع السلاح النووي. ولذلك، فإنني أود أن أشدد على أن النمسا تقر تماما الحق في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، ولكن لن توافق على أي تطوير لهذا الاستخدام بغرض توليد الطاقة. وسيلتزم وفد بلدنا بهذا الموقف، الذي يعكس مبادئنا، طوال دورة الثلاث سنوات الحالية وما بعدها، تماشيا مع سياستنا المتبعة في المحافل الأخرى ذات الصلة.

وفيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، اختتم مجتمع نزع السلاح لتوه المفاوضات المكثفة في سياق مؤتمر الأمم المتحدة الختامي المعني بوضع معاهدة تجارة الأسلحة. وسيقدم رئيس المؤتمر تقريره إلى الجمعية العامة غدا. وتتطلع النمسا إلى الانتهاء بنجاح من هذه العملية الهامة في أسرع وقت. وفي هذا السياق، من الجدير بالملاحظة أن ديباجة مشروع المعاهدة، التي سيتم اعتمادها، تشير إلى المبادئ التوجيهية المتعلقة بعمليات نقل الأسلحة على الصعيد الدولي، التي صاغتها هيئة نزع السلاح في عام ١٩٩٦. ويعكس ذلك إمكانية أن تقوم هيئة نزع السلاح، وفقا للولاية المسندة إليها، بدراسة توصيات وتقديمها بشأن مختلف الشواغل في مجال نزع السلاح، مما

الضيق لمفاهيم الأمن العسكري. وبسبب الآثار العالمية المدمرة الناجمة عن أي استخدام محتمل للأسلحة النووية، ينبغي التركيز أكثر على النظر في عواقب استخدامها الإنسانية والاقتصادية والإيكولوجية. ومن منظور قانوني، يجب أن نذكر أنفسنا باستمرار بما خلصت إليه محكمة العدل الدولية بالإجماع في فتاها عام ١٩٩٦ بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها، التي كان مفادها الالتزام بالتفاوض بحسن نية واحتتام المفاوضات، بغية نزع السلاح النووي بكافة جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة.

وفي عام ٢٠٠٨، قدم الأمين العام اقتراحا مؤلفا من خمس نقاط بشأن نزع السلاح النووي، وهو، في رأينا، يوفر توجيهات ذات صلة من أجل تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. وفي ذلك السياق، حذر الأمين العام أيضا من مبدأ الردع النووي الآخذ في الانتشار، فهو نهج يزيد من صعوبة عملية منع الانتشار، مما يثير بدوره مخاطر استخدام الأسلحة النووية من جديد. واستنادا إلى منطق الأمين العام، يتبين أن مفهوم الردع النووي يشكل عاملا محفزا لانعدام الأمن بالنسبة للجميع، بما في ذلك القوى الحائزة للأسلحة النووية.

وينبغي التأكيد على حظر أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالفعل للأسلحة النووية حظرا قاطعا بإنشائها مناطق خالية من الأسلحة النووية. وأسهمت هيئة نزع السلاح في تحقيق هذا الهدف بوضعها نصا توافقت عليه الآراء عام ١٩٩٩ بشأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها طوعا بين دول المناطق المعنية. وبالنظر إلى الصلة الوثيقة بين نزع الأسلحة النووية وعدم انتشارها، ترى النمسا أن البند المعنون "توصيات لتحقيق الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية"، المسند إلى الفريق العامل الأول، هو بند بالغ الأهمية وحسن التوقيت.



والأمن العالميين وبقاء البشرية في حد ذاته. إن استمرار انعدام إحراز تقدم في ميدان نزع السلاح النووي يرجع إلى سياسة اليد الطولى، القائمة على زيادة دور الأسلحة النووية، التي يجري بناؤها وتحديثها علنا وبنشاط. وكذلك، فإن المنظومة الدفاعية العالمية المضادة للقذائف قيد الإنشاء تؤدي لا محالة إلى سباق تسلح نووي بين الدول الحائزة للأسلحة النووية. وبينما تتكشف تلك الحقيقة أمام أعيننا، تزداد صعوبة تحقيق نزع السلاح النووي. ولذلك يتحتم أن تولي هيئة نزع السلاح اهتماما خاصا لطلب الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بخصوص إبرام معاهدة للقضاء التام على الأسلحة النووية. وبناء على ذلك، يجب أن تعكس توصية الهيئة المتعلقة بنزع السلاح النووي، هذه النقطة الهامة على النحو الواجب.

إن الحالة في شبه الجزيرة الكورية خير دليل على الحاجة الملحة إلى نزع السلاح النووي على مستوى العالم. فالحالة المنذرة بالانفجار التي تهدد بمخطر اندلاع حرب نووية في شبه الجزيرة الكورية اليوم، تعزى إلى أساليب الابتزاز التي تستخدمها الولايات المتحدة، أكبر دولة حائزة للأسلحة النووية، بشكل متزايد. وفي ذلك الصدد، يود وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن يوضح موقفه، على النحو التالي: أولا، ما يسمى بتهديد كوريا الشمالية أو الأعمال الاستفزازية لكوريا الشمالية في شبه الجزيرة الكورية هي مفاهيم تنشرها الولايات المتحدة عن عمد. لكن ما هي إلا سفسطة سخيفة، تماما كالقول بأن: "العبد ينقلب على السيد".

إن جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية لم تقم بأي تهديدات أو أعمال استفزازية، بل الولايات المتحدة هي التي قامت بذلك. وارتكبت مجلس الشيوخ الأمريكي وأتباعه أفعالا عدائية ضارية بصياغة قرار الجزاءات الباطل الصادر عن مجلس الأمن، وذلك، اعتراضا على إطلاقنا للقمر الصناعي السلمي العام الماضي، وبالتالي محاولة نزع الشرعية عن ممارسة دولة

قد يسهم في نهاية المطاف في صياغة صكوك أخرى. ومن ثم فإن موضوع "التدابير العملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية"، المدرج في جدول أعمال الفريق العامل الثاني، موضوع يستحق المناقشة الجادة، وفي ذلك السياق، تأمل النمسا أن تشكل ورقة عمل الاتحاد الأوروبي التي تم الإشارة إليها هذا الصباح، إسهاما بناء في مداواتنا الجماعية.

وتحيط النمسا علما مع التقدير بالأسلوب البناء الذي خاطبت به الكثير من الوفود الهيئة اليوم. وكما أشرتم إلى ذلك سيدي الرئيس، والممثل السامي بحق، فإن إحراز تقدم يصبح ممكنا إذا ما حولنا تركيزنا نحو بلوغ أرضية مشتركة تمكن من التوصل إلى توافق في الآراء. واسمحوا لي أن أختتم كلمتي بالتشديد على أن النمسا، بوصفها أحد الوفود في هيئة نزع السلاح وأحد أعضاء مكتبها، ستبذل قصارى جهدها من أجل الإسهام في إنجاح مداواتنا الجماعية.

**السيد ري تونغ إيل** (جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية): (تكلم بالإنكليزية): أود، سيدي الرئيس، في مستهل حديثي، أن أهنتكم على انتخابكم رئيسا. ونعرب عن تمنياتنا بنجاح هذه الدورة الموضوعية في ظل قيادتكم القديرة. واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

خلال العام الماضي، اعتمدت هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة جدول أعمال دورتها ذات الثلاث سنوات، محررة نفسها من حالة الجمود التي أصابته على مدى ثلاث سنوات. إن ما يمكن اعتباره نجاحا حققته دورة العام الماضي هو تفكيرها في مسألة التوصيات المتعلقة بتحقيق هدفي نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. وقد تصدرت هذه المسألة بندي جدول الأعمال اللذين سيناقشان.

ويبقى نزع السلاح النووي الأمر الأهم والأكثر إلحاحا في مجال نزع السلاح، فهو يرتبط ارتباطا مباشرا بالسلم

نفسه. وإضافة إلى ذلك، اتخذت جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية خطوات حاسمة لإلغاء ميثاق عدم الاعتداء والإعلان المشترك بشأن إزالة الأسلحة النووية من شبه الجزيرة الكورية اللذين وقعتهما كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية.

ومن ناحية أخرى، وضعت القيادة العليا للجيش الشعبي الكوري جميع وحدات المدفعية الميدانية في أعلى درجات التأهب، بما في ذلك الوحدات الصاروخية الاستراتيجية ووحدات المدفعية البعيدة المدى، وهي مكلفة بضرب القواعد الأمريكية في الولايات المتحدة وغوام وهاواي وغيرها من مناطق العمليات في المحيط الهادئ، وكذلك جميع الأهداف المعادية في كوريا الجنوبية والمناطق المجاورة لها. وفي الوقت نفسه، أبلغت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مجلس الأمن أن شبه الجزيرة الكورية تعيش الآن حالة خطيرة بسبب استفزازات الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية المتصلة باندلاع حرب نووية وإعلان أن الكوريتين من الآن فصاعدا في حالة حرب.

إن الحالة الخطيرة في شبه الجزيرة الكورية هي نتاج الأعمال العدائية المتطرفة للولايات المتحدة، التي تأتي ضمنا في رفضها الحق المشروع لدولة ذات سيادة في إطلاق سائل، مما دفع بالموقف إلى شفا حالة حرب شاملة ضد جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية. والهدف الذي تسعى إليه الولايات المتحدة هو نزع أسلحة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وتغيير النظام بأي ثمن. ومع ذلك، فإن العبرة التي ستستفيدها الولايات المتحدة في نهاية المطاف هي أن جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ليست العراق أو ليبيا.

وما دامت الولايات المتحدة، أكبر دولة حائزة للأسلحة النووية، لا تزال تشكل تهديدا مستمرا لنا، فسوف تتمسك بثبات بالأسلحة النووية ونوسع نطاق جهودنا وندعم قواتنا النووية نوعا وكما حتى يتحقق نزع السلاح النووي في أنحاء العالم.

وضعت الجلسة العامة للجنة المركزية لحزب العمال الكوري أمس ٣١ آذار/مارس، نهجا استراتيجيا جديدا

ذات سيادة لحقها المشروع في إطلاق سائل. وليس ثمة بلد عدا الولايات المتحدة، يشتهر بكونه يحتل موقع الصدارة من حيث إطلاق السوائل العسكرية وسوائل الاستخبارات إلى الفضاء الخارجي، وهو مساحة مشتركة للبشرية، وبالتالي تسليح الفضاء. ولذلك، فإن وضع إطلاق بلد آخر لسائل موضع تساؤل، يمثل وقاحة لا مثيل لها واستفزازا غير عادي. وفي هذه الحالة، لم يكن لدينا خيار آخر سوى إجراء تجربة نووية ثالثة تحت الأرض من أجل الحفاظ على سيادة بلدنا وأمنه.

إلا أن الولايات المتحدة، ورغم أنها هي التي دفعت بنا إلى إجراء التجارب النووية، عرضت مسألة تجاربنا النووية على مجلس الأمن كأساس لصياغة قرار الجزاءات. ولأنها غير راضية كل الرضا عن ذلك، فقد ذهبت إلى حد بدء تدريبات عسكرية مشتركة مع كوريا الجنوبية شملت أكثر من ٢٠٠.٠٠٠ جندي وأنواع مختلفة من وسائل إيصال الضربات النووية الاستراتيجية. وبدأت هذه التدريبات في ١ آذار/مارس، وسوف تستمر لمدة شهرين. للمرة الأولى في تاريخ التدريبات العسكرية المشتركة، جلبت الولايات المتحدة على وجه الخصوص، قاذفات القنابل الاستراتيجية الشبح من طراز B-2 إلى كوريا الجنوبية، مما دفع الحالة إلى شفا حرب نووية من خلال تكثيف الابتزاز النووي. ومن ثم، تثبت تلك الحقائق أن الولايات المتحدة هي مصدر الاستفزازات والتهديدات بالحرب، مما يظهر معدنها الحقيقي الذي يشبه وربما سرطانيا يجب استئصاله عن طريق إعادة توحيد الكوريتين وإحلال السلام الإقليمي.

ثانيا، إن الإجراءات العسكرية المضادة التي تتخذها جمهوريتنا ليست سوى أعمال للدفاع عن النفس في مواجهة استفزازات الحرب الصادرة عن الولايات المتحدة. وفي ١١ آذار/مارس، ألغت جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية اتفاق الهدنة الكوري ردا على دخول الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية مرحلة الذروة من عملية "التصميم العظيم" في اليوم

وأود أيضا أن أهنئ أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم. وأؤكد دعم وفد بلدي الكامل لكم في سياق اضطلاعكم بمسؤولياتكم. وأود أيضا أن أسجل في المحضر تقديرنا للعمل الذي قام به رئيس هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في العام الماضي، فضلا عن رئيسي الفريقين العاملين.

ويعرب وفد الهند عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز هذا الصباح.

ونعلق أهمية كبيرة على هيئة نزع السلاح بوصفها ضلعا في مثل آية نزع السلاح التي أنشأتها الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة. وفي رأينا أن هيئة نزع السلاح تضطلع بدور فريد بوصفها الهيئة الوحيدة ذات العضوية العالمية والمعنية بإجراء مداولات متعمقة بشأن مسائل نزع السلاح ذات الصلة. ولا يمكننا أن نبالغ في تأكيد أهمية دور هذه الهيئة في وقت يواجه فيه برنامج نزع السلاح وآلية نزع السلاح معا العديد من التحديات.

وتتيح هيئة نزع السلاح فرصة للدول الأعضاء من أجل إحراز تقدم بشأن المسائل الهامة المتعلقة بنزع السلاح بشكل جماعي عن طريق ترسيخ الترابط والتوافق في الآراء في المناقشة بشأن نزع السلاح. وذلك أمر بالغ الأهمية إن أردنا التصدي للتحديات الأمنية في عصرنا. وما زلنا نؤمن بالأهمية المتأصلة في هذا المحفل على الرغم من أننا نشاطر الشعور بخيبة الأمل إزاء عدم تمكن هيئة نزع السلاح من اعتماد توصيات موضوعية على مدى يربو على عقد من الزمان. ويجب علينا نحن الدول الأعضاء الاعتراف بأهمية هيئة نزع السلاح عن طريق إيلاء الأهمية اللازمة لعملها، علاوة على إبداء المزيد من الالتزام السياسي بمسائل نزع السلاح.

لقد قررت الجمعية العامة في مقررها ٤٩٢/٥٢ المؤرخ ١٩٩٨ أن نزع السلاح النووي سيشكل أحد بنود جدول الأعمال السنوي لهيئة نزع السلاح كل عام. ومع ذلك، فإن

للاضطلاع في ذات الوقت بالتنمية الاقتصادية وبناء القوات المسلحة النووية لدينا للتصدي للحالة الراهنة. هذا النهج، نهج ثوري يركز على الشعب ويهدف إلى توجيه المزيد من الجهد نحو الاقتصاد الوطني، وتعزيز القوات المسلحة النووية لأغراض الدفاع عن النفس، وجعل القوة الدفاعية صلبة كالصخر، وبالتالي إيجاد دولة اشتراكية قوية.

إن القوات المسلحة النووية لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية تمثل حياة الأمة، التي لن يتم التخلي عنها أبدا ما دام التهديد النووي الإمبريالي مسلطا علينا. تلك القوات هي كثر بلدنا الموحد، التي لا يمكن المساومة عليها، حتى مقابل بلايين الدولارات. إن موقف جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية من الأسلحة النووية موقف يحدده القانون. وسوف يحسن الجيش الشعبي الكوري من أساليبنا وعملياتنا الحربية من جميع جوانبها، لا سيما فيما يتعلق بالرادع الحرب والاستراتيجية الحربية، مع إيلاء اهتمام خاص إلى القوات المسلحة النووية ذات الأهمية المحورية، التي ستحدد موقفنا القتالي الوطني.

ستبدل جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بوصفها دولة مسؤولة حائزة لأسلحة نووية، الجهود الإيجابية لمنع الانتشار النووي، وضمان السلام والأمن في آسيا وفي بقية أنحاء العالم، وتحقيق نزع السلاح النووي في أنحاء العالم. ويرى وفد جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية أنه في إطار بند نزع السلاح النووي من جدول الأعمال الحالي، ينبغي إيلاء اهتمام خاص إلى الأثر الخطير للابتزاز النووي الذي تقوم به أكبر دولة حائزة للأسلحة النووية وأن يتبع ذلك إجراء إصلاح حقيق للمسار المؤدي إلى إزالة الأسلحة النووية من العالم.

**السيدة مهتا (الهند)** (تكلمت بالإنكليزية): أرجو أن تتقبلوا ثمانينا، سيدي على انتخابكم رئيسا لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في دورتها الموضوعية لعام ٢٠١٣.

الشؤون الدولية والمبادئ الأمنية. وفي المناخ الدولي الراهن، هناك خطوات تدريجية نحو مزيد من الدعم لترع الشرعية عن الأسلحة النووية. إن التدابير الرامية إلى الحد من الخطر النووي النجم عن الاستخدام العرضي أو غير المأذون به للأسلحة النووية ذات صلة وثيقة في هذا الصدد.

وتبيّن مشاريع القرارات التي قدمتها الهند في اللجنة الأولى بعض الأفكار التي ذكرتها، والتي حظت بتأييد عدد كبير من الدول. وتقترح ورقة العمل التي قدمناها إلى هيئة نزع السلاح في نيسان/أبريل ٢٠٠٧- والتي وضعت في إطار خطة عمل راجيف غاندي لعام ١٩٨٨- تدابير محددة أيضا، بما في ذلك، اتفاق عالمي عدم البدء باستعمال الأسلحة النووية أولا، واتفاقية بشأن حظر استعمال الأسلحة النووية. ونرى أنه يجب أن تبث هيئة نزع السلاح رسالة قوية فيما يتعلق بعزم المجتمع الدولي على تحقيق الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي بصورة عالمية وغير تمييزية وقابلة للتحقق. وينبغي أن تستخدم الدول الأعضاء هذا المحفل من أجل تكثيف الحوار في ذلك الصدد. ويوسعنا إظهار التزامنا باعتماد توصيات بتوافق الآراء بشأن هدف نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية.

وفي ما يتعلق بالبند الثاني من جدول الأعمال، المعنون "تدابير عملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية" أود أن أقول إن الهند تؤيد المبادرات العملية لتدابير بناء الثقة، سواء اتخذت على نحو فردي أم ثنائي أم إقليمي أم عالمي. ونرى أن من شأن تدابير بناء الثقة أن تحقق هدفها المنشود، فضلا عن تعزيز الشفافية بغرض الحد من سوء الفهم والتصورات الخاطئة، ومن ثم تهيئة بيئة تفضي إلى السلام والأمن بين الدول. وقد شرعت الهند في تنفيذ العديد من تدابير بناء الثقة مع البلدان المجاورة.

ونرى أنه يجب أن تقرر البلدان نفسها الشروع في عملية بناء الثقة بحرية وفي إطار ممارسة سيادتها الوطنية. ويجب أن تكون عملية بناء الثقة تدريجية، وأن تتطور بوتيرة مناسبة لجميع

الهيئة لم تتمكن من اعتماد جدول أعمال لدورة اجتماعها خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٤ مع إدراج نزع السلاح في بنود جدول أعمالها إلا بعد مداوات مكثفة أجرتها في العام الماضي. ومع ذلك، لدينا الآن بندان على بنود أعمال هذه الدورة وقد تمت تغطية جزء كبير منهما بالفعل خلال السنوات السابقة. ونرى أن من الضروري الحفاظ على العناصر التي سبق التوصل إلى اتفاق جوهري بشأنها بين الدول الأعضاء.

ونود في هذه المرحلة أن نشاطركم بعض الأفكار بشأن المسألتين المدرجتين في جدول أعمالنا للسنة الحالية. وسنقدم مزيدا من التوضيح لمواقفنا في اجتماعات الفريقين العاملين في الأسابيع الثلاثة المقبلة. نحن نولي أهمية كبيرة لبند جدول الأعمال المعنون "توصيات لتحقيق الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية". ولا تزال إزالة الأسلحة النووية بصورة كاملة تمثل هدفا منشودا للمجتمع الدولي منذ أمد طويل. فقد سعت الجمعية العامة عبر القرار ١ (د-١) الذي اتخذ بالإجماع في عام ١٩٤٦ إلى القضاء على الترسانات الوطنية من الأسلحة الذرية وجميع الأسلحة الرئيسية الأخرى التي يمكن تعديلها لأغراض الدمار الشامل. وأولت الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة (القرار د١ - ٢/١٠) الذي اتخذ بتوافق الآراء من جانب المجتمع الدولي أولوية قصوى أيضا لترع السلاح النووي.

وتولي الهند أولوية قصوى لترع السلاح النووي على نطاق عالمي وبطريقة خالية من التمييز وقابلة للتحقق - وهو مبدأ يحظى بدعم محلي قوي وثابت في بلدنا. والهند مقتنعة بأنه يمكن تحقيق الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي من خلال عملية تدريجية تقوم على أساس التزام عالمي وفي إطار متعدد الأطراف متفق عليه ويتسم بطابع عالمي وخال من التمييز. ونرى أن ثمة حاجة إلى إجراء حوار هادف بين جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بهدف بناء الثقة والحد من أهمية الأسلحة النووية في

الموضوعية لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة لعام ٢٠١٣. ونود أيضا أن نهنئ أعضاء المكتب على انتخابهم. ونؤكد لكم دعم جنوب أفريقيا الكامل. ونعرب أيضا عن تقديرنا للسفير إنريكة رومان - موري، الممثل الدائم لبيرو، على جهوده الدؤوبة بصفته رئيسا لهيئة نزع السلاح في العام الماضي.

تود جنوب أفريقيا أن تعرب عن تأييدها للبيانين اللذين أدلى بهما صباح هذا اليوم ممثلا كل من إندونيسيا ونيجيريا باسم حركة عدم الانحياز والمجموعة الأفريقية، على التوالي.

لا تزال تعددية الأطراف - التي تشكل الأمم المتحدة والميثاق محورا لها - ذات أهمية قصوى في أي جهود ترمي إلى إيجاد حلول مستدامة للتحديات التي تواجه السلم والأمن الدوليين. وعليه، لا تزال جنوب أفريقيا تولي أهمية كبيرة لعمل هيئة نزع السلاح ولولايتها، باعتبارها الهيئة التداولية الوحيدة لآلية نزع السلاح المتعددة الأطراف.

وفيما يتعلق ببند جدول الأعمال بشأن توصيات لتحقيق الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، فإن أفريقيا لا تزال تشعر بالقلق إزاء بطء وتيرة التقدم المحرز في تحقيق أهداف نزع السلاح النووي. ويود وفد بلدي أن يكرر التأكيد على التزامه بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها ركيزة لترع السلاح ونظام عدم الانتشار النوويين. ولكونها الصك الدولي الوحيد الملزم قانونا الذي يرسى قاعدة عالمية لمكافحة زيادة انتشار الأسلحة النووية، فهي تتضمن التزاما موجبا قانونا بالنسبة للدول الحائزة للأسلحة النووية بإزالة على ترساناتها النووية، مع التسليم بالحق غير القابل للتصرف للدول في السعي إلى تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية. ولا تزال ملتزمين تماما بتعزيز الامتثال التام لجميع أحكامها وتنفيذها على نطاق عالمي.

وإذ نرحب بالتقدم الكبير المحرز صوب تحقيق أهداف معاهدة عدم الانتشار، فما زلنا نشعر بالقلق إزاء عدم إحراز

الدول المشاركة. وينبغي أن تأخذ تدابير بناء الثقة في مناطق معينة تماما في الاعتبار الظروف السياسية والعسكرية وغيرها من الظروف السائدة في تلك المنطقة. وينبغي اعتماد تدابير بناء الثقة في السياق الإقليمي في مرحلة الإطلاق وبموافقة الدول في المنطقة المعنية. وفيما يخص وضع تدابير بناء الثقة العملية في ميدان الأسلحة التقليدية، ينبغي لنا أن نستفيد من المبادئ التوجيهية المتعلقة بتدابير بناء الثقة التي أقرتها الجمعية العامة في دورتها الحادية والأربعين، بناء على توصية هيئة نزع السلاح.

ونرى أنه لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين إنجازه بشأن هذا البند من جدول الأعمال في اجتماعاتنا في هيئة نزع السلاح خلال هذا العام والعام المقبل. وقد كانت المناقشات التي جرت في العام الماضي هزيلة، ربما في انتظار نتائج المفاوضات بشأن معاهدة تجارة الأسلحة ومؤتمر الأمم المتحدة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ونرى أيضا أنه ينبغي ألا تصبح المناقشات بشأن تدابير بناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية أداة لتحقيق أهداف سياسية أو من أجل تعزيز صكوك لا تتمتع بدعم عالمي.

وبما أن هذه السنة هي الثانية من هذه الدورة لاجتماعات هيئة نزع السلاح، فهي تكتسي أهمية كبيرة بالنسبة لنا نظرا لأنها تمكننا من اعتماد توصيات موضوعية في ختام الدورة العام المقبل. ونظرا لأن لدينا بندين فحسب مدرجين في جدول أعمالنا - بالمقارنة مع ثلاثة بنود في الدورة الماضية - فإن هناك إمكانية لإجراء تبادل متعمق للآراء بشأن جميع الجوانب المتصلة بيندي جدول الأعمال هذا العام. وعليه، فإننا نأمل في إحراز تقدم ملحوظ في عملنا تحت قيادتكم، سيدي.

**السيد ونسلي** (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية):  
أود أن أهنئكم، سيدي، على توليكم منصب رئيس الدورة

العمل المتعلقة بالمؤتمر الاستعراضي للمعاهدة عام ٢٠١٠، بما فيها التزامات الدول الحائزة للأسلحة النووية بتعجيل إحراز تقدم ملموس بشأن الخطوات المفضية إلى نزع السلاح النووي.

وتتاح هذا العام - فيما يتعلق ببند جدول أعمالنا الخاص بالأسلحة التقليدية بشأن التدابير العملية لبناء الثقة - فرصة لفريق الخبراء الحكوميين المعني بسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية لاستعراض سير عمل السجل وإمكانية زيادة توسيع نطاقه. ونرى أن الزخم الذي ولّده معاهدة تجارة الأسلحة سيكون بمثابة باعث للتفكير في عمل فريق الخبراء الحكوميين لكفالة أهمية هذا الصك في مجال بناء الثقة. وبالمثل، نعتقد أن نظر هيئة نزع السلاح في هذا البند من جدول الأعمال يمكنه أن يزيد من تحفيز عمل الفريق.

وفي ما يتعلق بعملية معاهدة تجارة الأسلحة، فإننا نشعر بحيبة الأمل من أن مداولاتنا لم تسفر على مدى سبع سنوات عن أي نتائج ملموسة في نهاية الأسبوع الماضي. لكننا على ثقة من أننا لم نفقد كل شيء. ومع أن نص المعاهدة المقدم في ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٣ لم يكن مثاليا في نظر جميع الوفود، فإنه يمثل أساسا جيدا لإبرام معاهدة بشأن تنظيم عمليات نقل الأسلحة التقليدية. وبموجب المعاهدة، سيطلب من الدول الأطراف أن تتخذ عددا من التدابير الملموسة على المستوى الوطني، الأمر الذي يزيد من تعزيز التدابير العملية لبناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية.

وخلال الدورة الحالية للجمعية العامة، تشرفت جنوب أفريقيا بعرض ما يسمى مشروع القرار الجامع السنوي بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بالنيابة أيضا عن كولومبيا واليابان. أعقب ذلك احتتام مؤتمر الأمم المتحدة الثاني لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه بنجاح. ونعتقد

تقدم نحو نزع السلاح النووي وفقا للمادة السادسة من المعاهدة، وخصوصا في أعقاب الالتزام الذي لا لبس فيه بتزع السلاح النووي الذي تعهدت به الدول الحائزة للأسلحة النووية في عام ٢٠٠٠.

وبالتالي، فقد كانت الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ٢٠١٠ ذات أهمية خاصة بالنسبة لجنوب أفريقيا. وتؤكد الوثيقة الختامية (NPT/CONF.2010/50 (Vol. I)) لعام ٢٠١٠ من جديد على شرعية الاتفاقات التي تم التوصل إليها في عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠، بما في ذلك التعهد الصريح الذي قطعته الدول الحائزة للأسلحة النووية بإزالة ترساناتها النووية بالكامل. وفي هذا السياق، تتضمن الوثيقة أيضا عددا من التدابير الهامة الرامية إلى تحقيق هدفنا المتمثل في عالم خال من التهديد الذي تشكله الأسلحة النووية.

وتواصل جنوب أفريقيا دعم إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية في أجزاء أخرى من العالم، بما في ذلك منطقة الشرق الأوسط. وكما ذكر ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز صباح هذا اليوم، فإن جنوب أفريقيا بوصفها إحدى الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تعرب عن حيبة أملها العميقة إزاء التأخر في تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط وقرار المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ بشأن عقد مؤتمر بهدف إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ونحث الجهات المنظمة على عقد المؤتمر على وجه السرعة.

وقد كفل الاجتماع الأول للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي للمعاهدة لعام ٢٠١٥ - الذي عقد في العام الماضي - انطلاقة سلسلة للدورة الاستعراضية. ومن الضروري أن نستفيد من نجاح ذلك الاجتماع - الذي أرسى الأساس لرصد وفاء جميع الدول الأطراف بالالتزامات الواردة في خطة

وهناك ضرورة للتعامل بصورة متوازنة مع عناصر المعاهدة الثلاثة خاصة فيما يتعلق بحق جميع الدول غير القابل للتصرف في تطوير الأبحاث والدراسات وامتلاك التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية اتساقا مع نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ولقد عمدت دولة الكويت إلى الدخول في تلك الاتفاقيات والمعاهدات وهي دولة لا تصنع الأسلحة بشتى صورها وأصنافها، وذلك إيمانا منها بأن القوة تكمن في الموارد البشرية وفي بقاء الإنسان لا فئاته؛ ومن أجل الوصول إلى عالم خال من الأسلحة - خاصة أسلحة الدمار الشامل وعلى رأسها الأسلحة النووية؛ وكذلك لتوجيه الموارد المالية إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والسياسية.

وتعاني منطقة الشرق الأوسط من تحديات مزمنة عملت على تعطيل الرؤى المستقبلية المرتكزة على التنمية والتعاون الإقليمي والدولي، ناهيك عن احتقان الأوضاع السياسية والاقتصادية فيها وذلك بسبب الجو السائد من انعدام الثقة والمتمثل بامتلاك إسرائيل لأسلحة الدمار الشامل، متحدية بذلك القرارات الشرعية الدولية بالانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار النووي، ووجوب خضوع كافة منشآتها لنظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفي هذا الصدد، تعرب دولة الكويت عن أسفها لتعطيل الجهود الدولية الرامية إلى عقد مؤتمر ٢٠١٢ في العاصمة الفنلندية هلسنكي لإنشاء المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، والذي جاء

تنفيذا لقرار المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ آملين بمواصلة تقديم الدعم من قبل المجتمع الدولي للجهود الرامية لإنجاح المؤتمر وذلك للخروج بنتائج ملموسة وآليات تنفيذية واضحة وفقا لجدول زمني محدد يهدف إلى

أن القرار - إلى جانب التدابير الواردة في برنامج عمل الأمم المتحدة ومن خلال تقديم التقارير الوطنية المنتظمة - يسهم أيضا في بناء الثقة بين الدول في مجال الأسلحة التقليدية.

وختاما، فإن هيئة نزع السلاح تواجه التحدي المتمثل في عدم إمكانية إحراز أي تقدم منذ عدة سنوات. ونأمل أن تستطيع جميع الوفود إبداء الإرادة السياسية اللازمة، وأن تتمكن من إحراز تقدم فعلي خلال هذه الدورة.

**السيد العجمي (الكويت):** السيد الرئيس، يسرني في البداية أن أعرب لكم باسم دولة الكويت عن تهانينا الخالصة بمناسبة انتخابكم رئيسا للدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح لعام ٢٠١٣. ونحن على ثقة بأن ما عرف عنكم من خبرة وحكمة ستسهل قيادتكم لأعمالنا هذا العام. وفي الوقت نفسه، نؤكد لكم استعداد وفد بلادي للتعاون معكم من أجل إنجاح مهمتكم. وأتقدم أيضا لباقي أعضاء المكتب بالتهنئة.

ويؤيد وفد بلادي ما جاء في بيان ممثل إندونيسيا الذي أدلى به نيابة عن دول حركة عدم الانحياز.

تجدد دولة الكويت إيمانها بأهمية منظمة الأمم المتحدة وبرسالتها السامية الساعية إلى الحفاظ على السلم والأمن الدوليين رغم التحديات والصعوبات المتعددة والمتسارعة التي تتمثل بالأخطار المحدقة بالعالم من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، والتي يعد انتشارها وامتلاكها مؤشرا خطيرا حقيقيا يتعدى تأثيره مسألة الاستقرار والأمن الإقليمي والدولي إلى الوجود البشري. واتساقا مع ذلك، قامت دولة الكويت بالتوقيع والتصديق على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية كمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ واتفاقية التبليغ المبكر؛ والبروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات الشاملة، مؤكدا على أهمية تلك المعاهدات والاتفاقيات في العمل على الحد من مخاطر تلك الأسلحة، وعلى وجه الخصوص معاهدة عدم الانتشار التي تعد ركيزة للعمل المتعدد الأطراف لترع السلاح والأمن الدولي.

وعلى الرغم من أن العلم النووي من أعظم إنجازات البشرية ويمكنه، بل وينبغي، أن يستخدم لخدمة رفاه جميع المجتمعات البشرية، فإنه مرتبط كذلك بأبشع حدث تاريخي وبأكبر جريمة إبادة جماعية وأفظع إساءة لاستخدام الإنجازات العلمية التي حققها الإنسان. ومنذ الهجمات النووية المروعة على هيروشيما وناغازاكي في عام ١٩٤٥، ما انفك نزع السلاح النووي يمثل أعلى الأولويات على الصعيد العالمي. ودعا أول قرار اتخذته الجمعية العامة بالإجماع في دورتها الأولى المعقودة في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٤٦ القرار (د-١) إلى القضاء التام على القنابل الذرية.

وللأسف، يهدد استمرار وجود الآلاف من الأسلحة النووية الاستراتيجية وغير الاستراتيجية المنشورة وغير المنشورة في جميع أنحاء العالم تهديداً خطيراً للسلام والأمن الدوليين، بل وبقاء الحضارة الإنسانية بحد ذاته. وفي النظر في هذا البند من جدول الأعمال المعني بتوصيات لتحقيق الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، ينبغي أن تضع هيئة نزع السلاح مبدأ مفاده ألا وجود لأي سبب قانوني أو سياسي أو أممي يبرر حيازة أي بلد للأسلحة النووية وأن القضاء التام عليها يشكل الضمان المطلق الوحيد من التهديد الذي تشكله هذه الأسلحة.

وكما قال الأمين العام مؤخراً، "ما من أيدٍ صحيحة لأسلحة خطأ". علينا أن نبذل كل جهد ممكن لتحقيق الالتزام الذي قطعته الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بغية اتخاذ تدابير فعالة تحقق نزع السلاح النووي. ومن دواعي القلق الشديد أن بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية ما زالت تواصل تخصيص بلايين الدولارات لإجراء تجارب للأسلحة النووية، بغض النظر عن الوسيلة التي تعتمد عليها لإجراء هذه الاختبارات، بغية تطوير أنواع جديدة من الأسلحة النووية وبناء مرافق جديدة لإنتاج الأسلحة النووية وتحديث تلك الأسلحة واستبدالها.

إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

وتعرب دولة الكويت عن أسفها لعدم توصل مؤتمر الأمم المتحدة الختامي المعني بوضع معاهدة تجارة الأسلحة إلى توافق في الآراء حول المشروع المقدم من رئيس المؤتمر والمرفق به نص المعاهدة في ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٣. وإذ تنني دولة الكويت على الجهود الكبيرة التي بذلها رئيس المؤتمر، سعادة السفير بيتر وولكوت، في إدارة أعمال المؤتمر بكل حنكة وشفافية.

إلا أنها تعرب عن أسفها مجدداً لعدم الأخذ بأغلب المشاغل والمقترحات العربية التي قدمت للرئيس في الجلسات الرسمية وفي الجلسات التي عقدها الميسرون، وذلك إبان تولي وفد دولة الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة رئاسة المجموعة العربية لشهر آذار/مارس المنصرم وتتمنى أخذ هذه المشاغل والمقترحات بعين الاعتبار، وذلك لجعل المعاهدة أكثر توازناً وقبولاً، ولتحقيق هدفها السامي المتمثل في وقف المعاناة الإنسانية الناتجة عن نقل الأسلحة التقليدية والاتجار غير المشروع بها.

وفي الختام، يأمل وفد بلدي أن تحرز الهيئة خلال هذه الدورة الموضوعية تقدماً ملموساً في الخروج من دائرة الجمود الملازمة لها لأكثر عقد من الزمن، وذلك من خلال تقديم التوصيات والمبادئ التوجيهية فيما يتصل بجدول الأعمال المعتمد، مؤكداً لكم دعم وفد دولة الكويت لكل الجهود المبذولة بهذا الصدد..

**السيد دحغاني** (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين، على انتخابكم وأن أؤكد لكم تعاون وفدي الكامل من أجل إنجاح الاجتماع.

كما أؤيد تأييداً كاملاً البيان الذي أدلى به في وقت سابق اليوم ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.



النووية أفقياً ورأسياً، بما في ذلك عن طريق مواصلة ترتيبات تقاسم الأسلحة النووية مع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، وكذلك الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية.

وتتمسك جمهورية إيران الإسلامية، إلى جانب الأغلبية الساحقة من الدول، بموقفها المبدئي الذي مفاده أن القضاء التام على الأسلحة النووية، باعتباره أولوية عليا، هو الضمانة المطلقة الوحيدة من استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها. في هذا الصدد، نشدد على الأولوية والضرورة الملحة في ما يتعلق ببدء المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي واتفاقية الأسلحة النووية لحظر حيازة هذه الأسلحة وتطويرها وإنتاجها واختبارها وتكديسها ونقلها واستخدامها أو التهديد باستخدامها والعمل على تدميرها.

وبالمثل، ندعو إلى بدء المفاوضات، من دون أي تأخير إضافي، على إبرام صك عالمي ملزم قانوناً بشأن تقديم ضمانات أمن فعالة وغير مشروطة وغير تمييزية ولا رجعة فيها من جانب جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى جميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بعدم استخدام الأسلحة النووية تحت أي ظرف من الظروف أو التهديد باستخدامها.

وترى جمهورية إيران الإسلامية أن أفضل طريقة لضمان عدم انتشار الأسلحة النووية، بالإضافة إلى التنفيذ الكامل وغير الانتقائي لجميع أحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، هو ضمان عالميتها، ولا سيما في الشرق الأوسط حيث يشكل برنامج الأسلحة النووية للدولة الوحيدة التي ليست طرفاً في هذه المعاهدة، بمساعدة من بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية، خطراً كبيراً على السلم والأمن الإقليميين والدوليين.

وللتغلب على المشكلة، اقترحت إيران إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط في عام ١٩٧٤. ومع ذلك، وعلى الرغم من اتخاذ الجمعية العامة العديد من

كما تواصل تلك البلدان، بما يتعارض مع التزاماتها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، اللجوء إلى سياسة الردع النووي البالية وتعزيز دور الأسلحة النووية في عقائدها الأمنية. وهذا ينطبق أيضاً على المفهوم الاستراتيجي للدفاع والأمن للدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي، الذي يبرر استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. فهو يقي على بمفاهيم غير مبررة بشأن الأمن الدولي تقوم على تعزيز وتطوير التحالفات العسكرية وسياسات الردع النووي.

إننا ندعو بقوة جميع الدول إلى الامتثال لالتزاماتها القانونية بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإلى استبعاد حيازة الأسلحة النووية واستخدامها أو التهديد باستخدامها استبعاداً تاماً من عقائدها العسكرية والأمنية. ومن الجدير بالذكر في هذا السياق أنه على الرغم من المزايم المتكررة لبعض الدول الحائزة للأسلحة النووية فيما يتعلق بالامتثال لالتزاماتها القانونية بشأن نزع السلاح النووي، فإن آخر الحقائق والأرقام تدعو إلى التشكيك الكامل في صحة تلك المزايم ومصداقيتها.

في هذا الصدد، نعتقد اعتقاداً قوياً أن التخفيضات المحدودة في الأسلحة على الصعيد الثنائي والمتعدد الأطراف ومجرد وقف تشغيل الأسلحة النووية أمور بعيدة كل البعد عن أن تشكل خطوات حقيقية وفعالة للقضاء التام على الأسلحة النووية. ولا يمكنها أبداً أن تكون بديلاً لواجب الدول الحائزة للأسلحة النووية المتمثل في القضاء التام على كل أسلحتها النووية على نحو لا رجعة فيه وبطريقة شفافة ويمكن التحقق منها دولياً.

ونعتقد أيضاً أن عدم التقدم في نزع السلاح النووي ليس التحدي الوحيد، كون بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية، في عدم امتثال واضح لالتزاماتها القانونية، تنشر الأسلحة

تود جمهورية إيران الإسلامية أن توضح مرة أخرى أن القرار بشأن مؤتمر عام ٢٠١٢ قد اعتمدته الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بتوافق الآراء، وبناء على ذلك لا يجب فحسب أن يكون مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار نفسه هو الذي يتخذ أي قرار بذلك الشأن، بل يجب أيضاً أن يطبق النظام الداخلي للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تطبيقاً كاملاً على مؤتمر الشرق الأوسط، بما في ذلك عملياته التحضيرية.

في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لزرع السلاح (القرار د١ - ١٠ / ٢)، أكدت الجمعية العامة بقوة على الحاجة إلى إزالة تهديد الأسلحة النووية والقضاء التام على هذه الأسلحة، وكذلك منع انتشارها، وقامت، من خلال اعتبار نزع السلاح النووي الأولوية العليا، بتكليف هيئة نزع السلاح بمتابعة القرارات والتوصيات ذات الصلة، بما في ذلك ما يتعلق منها بزرع السلاح النووي.

وعلى الرغم من الإنجازات الكثيرة التي حققتها الهيئة، من المؤسف أن هذه الهيئة لم تتمكن، منذ إنشائها حتى الآن، من صياغة مجموعة من التوصيات الحصرية بشأن نزع السلاح النووي والقضاء التام على الأسلحة النووية لذلك فإن من المتوقع جداً أن تعطي الهيئة الأولوية لزرع السلاح النووي والقضاء التام على الأسلحة النووية وأن تركز على ذلك باعتباره الجزء الذي تأخر طويلاً من ولايتها. ولهذا السبب الواضح، فإن بند جدول الأعمال المتعلق بزرع السلاح النووي، على نحو ما قرره الجمعية العامة، يتصف بغاية الوجيهة والأهمية.

وتقف جمهورية إيران الإسلامية على أهبة الاستعداد للتعاون الكامل مع الوفود الأخرى خلال الدورة الحالية للهيئة من أجل التغلب على الجمود الحالي فيها، الذي يرجع سببه في رأينا إلى الافتقار إلى الإرادة السياسية الحقيقية من جانب بلدان بعينها. ونتطلع أيضاً، سيدي الرئيس، إلى العمل معكم ومع جميع الوفود لنكفل دورة ناجحة للهيئة.

القرارات ومن القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اعتمد خلال مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها عام ١٩٩٥، لم تنجح بعد الجهود الرامية إلى إنشاء هذه المنطقة بسبب رفض النظام الإسرائيلي المستمر الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار وإخضاع جميع مرافقه النووية تحت الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

في هذا الصدد وفي تطور هام، أود أن أشير إلى إلغاء عقد مؤتمر عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة قد ادعت، في بيانها في ذلك الخصوص، أن الدول في المنطقة لم تتوصل إلى اتفاق على الظروف المقبولة لعقد المؤتمر، فإن الحقيقة هي أن جمهورية إيران الإسلامية وجميع البلدان العربية كانت قد أعلنت بالفعل عن استعدادها للمشاركة في المؤتمر.

وترفض جمهورية إيران الإسلامية بشدة أي شرط مسبق فيما يتعلق بالمؤتمر بغض النظر عن طرحه، بما في ذلك الاشتراك فيه. ونشدد على أنه ينبغي ممارسة ضغط قوي على ذلك النظام لكي يشارك في المؤتمر بدون أي شروط مسبقة.

ونؤيد تأييداً تاماً البيان الذي أصدرته في تلك المناسبة حركة عدم الانحياز، ورفضت فيه بقوة العقبات المزعومة التي قدمتها الجهات الداعية تبريراً لعدم عقد المؤتمر في موعده المحدد، وحثت تلك الجهات على عقد المؤتمر وفقاً للولاية المسندة إليها بموجب الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ (NPT/CONF.2010/50 (Vol. I)) من أجل تجنب أي آثار سلبية تمس أهمية معاهدة عدم الانتشار ومصداقيتها، وعملية استعراضها في عام ٢٠١٥، ونظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار ككل.

إننا نرفضها جميعها. فهي لا أساس لها من الصحة. وأود فقط أن أشير إلى بضع نقاط.

أولاً، أوضح قراراً مجلس الأمن ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٨٧٤ (٢٠٠٩) بجلاء أن كوريا الشمالية لا يحق لها للقيام بأي عملية إطلاق باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية. كما أشار مجلس الأمن من خلال بيانه الرئاسي S/PRST/2012/13 الصادر في نيسان/أبريل ٢٠١٢، إلى أن عمليات الإطلاق التي تقوم بها كوريا الشمالية تشكل انتهاكات خطيرة لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، حتى وإن وُصفت بأنها عمليات إطلاق للسواتل أو مركبات الإطلاق الفضائية.

ثانياً، تُجرى تدريبات مشتركة بين جمهورية كوريا والولايات المتحدة، مثل التصميم العظيم، وذلك على أساس سنوي منذ عقود. وهي تهدف إلى تعزيز جهودنا المشتركة ضد الأعمال العسكرية التي تقوم بها كوريا الشمالية، وطابعها دفاعي بحت، وتجري في المنطقة الواقعة في نطاق سيطرة جمهورية كوريا، بحضور أعضاء من قيادة الأمم المتحدة، فضلاً عن مشرفين عسكريين من لجنة الأمم المتحدة المحايدة للإشراف على الهدنة. علاوة على ذلك، فإن قيادة الأمم المتحدة في لجنة الهدنة العسكرية تخطر كوريا الشمالية كل عام مسبقاً بموقع إجراء التدريب وبطابعه الدفاعي.

وقد ساهمت هذه التدريبات في منع اندلاع الحرب على مدى العقود العديدة الماضية في شبه الجزيرة الكورية. وقد دأبت كوريا الشمالية سنوياً على إصدار بيان ركيك، وإن كان ملهياً للمشاعر، بمناسبة إجراء التدريبات المشتركة. وفي الوقت ذاته، ارتكبت كوريا الشمالية انتهاكات لا تحصى لاتفاق الهدنة خلال السنوات الـ ٦٠ الماضية.

ثالثاً، لقد اضطلع اتفاق الهدنة بدور محوري في مبدئي السلام والاستقرار الأساسيين في شبه الجزيرة الكورية خلال العقود الستة الماضية، ولا يمكن لجانب واحد إبطاله. وأكد

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في إطار التبادل العام للآراء اليوم.

وأعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في ممارسة حق الرد. في هذا الصدد، أود أن أذكر بأنه، وفقاً للفقرتين ٩ و ١٠ من المرفق الخامس للنظام الداخلي للجمعية العامة:

”يحدد عدد الكلمات التي تلقى ممارسة لحق الرد لأي وفد في أي من الجلسات بكلمتين للبند الواحد.

”وتحدد مدة الكلمة الأولى التي تلقى ممارسة لحق الرد لأي وفد بشأن أي بند في أي من الجلسات بعشر دقائق، وتحدد مدة الكلمة الثانية بخمس دقائق“.

السيد برافاكو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): سأوحز الكلام. فيما يتعلق بالحالة في شمال شرق آسيا، تلتزم الولايات المتحدة بالمحافظة على السلم والأمن في المنطقة. ينبغي لكوريا الشمالية أن توقف تهديدها الاستفزازية وأن تركز بدلاً من ذلك على الامتثال لالتزاماتها الدولية. مواصلة كوريا الشمالية لبرنامجها النووي وبرنامج تطوير القذائف لا تجعلها أكثر أمناً، بل لن تؤدي سوى إلى زيادة عزلتها وتقوض بشكل خطير قدرتها على مواصلة التنمية الاقتصادية.

استجابة للتهديدات الكورية الشمالية، نقوم باتخاذ مجموعة من التدابير الحصيفة لتعزيز أمن وطننا وأمن حلفائنا على السواء. وتمثل إجراءاتنا خطوات مهمة لطمأنة حلفائنا، وإظهار عزمنا والحد من فرص سوء التقدير والاستفزاز. الخطاب العدائي الصادر من كوريا الشمالية، الذي يتبع نمطاً مألوفاً، لا يؤدي إلا إلى تعميق عزلتها وإثارة التوترات. إن اتخذت كوريا الشمالية بعض الخطوات امتثالاً لواجباتها الدولية، فسوف تبدأ حينها في العثور على الأمن الحقيقي.

السيد ليم سانغ بيوم (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أمارس حق الرد للرد على الملاحظات غير المقبولة جملة وتفصيلاً التي أدلى بها ممثل كوريا الشمالية.

ويعتبرها مدعاة للسخرية. بل لا معنى لها على الإطلاق. فهو يسعى جاهدا إلى تضليل الوفود والمجتمع الدولي.

إن الولايات المتحدة هي مصدر التهديدات والاستفزازات. فهي التي بدأت في تصعيد التوتر الجاري وتدفع بالوضع الآن إلى شفا حرب نووية، كما قلت سابقا. إن الولايات المتحدة تسببت في الحالة الراهنة. وكانت نقطة الانطلاق قرار مجلس الأمن ٢٠٨٧ (٢٠١٣) الذي سعى إلى نزع الشرعية عن الحق المشروع للدول ذات السيادة في إطلاق سائل. وقد شكل ذلك انتهاكا واضحا وصارخا وسافرا للقانون الدولي. لقد أساءت الولايات المتحدة استخدام الأمر من أجل التعدي على الحق المشروع لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في إطلاق سائل.

إن إطلاق سائل مسألة لم تناقش قط في تاريخ مجلس الأمن. ولماذا لا تنطبق إلا على جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية؟ إنني أطرح هذا السؤال على الولايات المتحدة. لماذا لا تنطبق إلا على جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية؟ إنني أطرح هذا السؤال جديا. فالولايات المتحدة لا تستند على أي أساس قانوني. إن جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية دولة طرف في معاهدة الفضاء الخارجي، التي انضمت إليها في آذار/مارس ٢٠٠٩. وهي معاهدة دولية متعددة الأطراف، لكن مجلس الأمن أسىء استخدامه كأداة سياسية للولايات المتحدة. تريد الولايات المتحدة تضيق الخناق على جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية من أجل تغيير نظام الحكم وإزالة سيادة وكرامة البلد وشعبه، وبالتالي تثير غضب الشعب الكوري بأكمله.

ثانيا، الولايات المتحدة هي مصدر الانتشار النووي في شبه الجزيرة الكورية. لقد أدخلت الولايات المتحدة أول أسلحة نووية أثناء الحرب الكورية. وبدأت الحرب الكورية عام ١٩٥٠، وفي آب/أغسطس من ذلك العام، أمرت الولايات المتحدة بنشر الأسلحة النووية في شبه الجزيرة الكورية. وفي نهاية عام ١٩٥٠، وهو العام الذي بدأت فيه الحرب الكورية، أعلنت الولايات المتحدة عن استعدادها التعوي لاستخدام

الأمين العام، فضلا عن قيادة الأمم المتحدة، على مشروعية هذا الاتفاق وصحته. إذا كانت كوريا الشمالية عضوا في الأمم المتحدة، فيجب عليها أن تحترم الاتفاق الذي أبرم وفقا للقانون الدولي.

رابعا، بحسب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والبيان المشترك للأطراف الستة الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، على كوريا الشمالية بأن تتخلى عن جميع الأسلحة النووية في البرامج النووية القائمة، بما في ذلك برنامجها لتخصيب اليورانيوم. وقد أكد القرار (٢٠١٣) ٢٠٩٤ الذي اتخذته مجلس الأمن مؤخرا في ٧ آذار/مارس بوضوح أكثر أن هذا الالتزام حقيقة لا لبس فيها. ينبغي أن تتخلى كوريا الشمالية عن جميع الأسلحة النووية والبرامج النووية القائمة بصورة كاملة لا رجعة فيها ويمكن التحقق منها، وفقا لتلك القرارات والالتزامات.

وأخيرا، تعودت كوريا الشمالية على إلقاء اللوم على الآخرين فيما تقوم به هي من أنشطة غير مشروعة واستفزازات. وما حجج كوريا الشمالية إلا ذرائع غير مسؤولة. وقد أوضح المجتمع الدولي مرارا أن كوريا الشمالية لا يمكن أن يكون لها مركز الدولة الحائزة للأسلحة النووية. وتعود وتؤكد على ذلك بصراحة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ (NPT/CONF.2010/50 (Vol. I)) والعديد من قرارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ينبغي أن تصحو كوريا الشمالية من حلم التحول إلى دولة حائزة للأسلحة النووية. وينبغي أن تدرك كوريا الشمالية أنه لا يمكنها تحقيق أي شيء من خلال تطوير برنامجها النووي وبرنامج القذائف، والقيام بأعمال استفزازية.

**السيد ري تونغ إيل** (جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية) (تكلم بالإنكليزية): لقد أصغيت إلى البيان الذي أدلى به ممثل الولايات المتحدة. وأود، بادئ ذي بدء، أن أقول إن وفد جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية يرفض تماما ملاحظاته

أما بالنسبة إلى كوريا الجنوبية، فليس لديها سلطة. وليس لديها سيادة. وسيادتها العسكرية على أفراد قواتها تتم من خلال سلطة قيادة الولايات المتحدة هناك. وليس لديها أي سلطة قانونية. وعلاوة على ذلك، أسهب ممثل كوريا الجنوبية في الحديث عن الإلغاء الأحادي الطرف لاتفاق الهدنة من جانب جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية. إنها ليست دولة طرفاً في ذلك الاتفاق. ولذلك، لا يمكنه قول أي شيء في هذا الصدد.

فيما يخص اتفاق الهدنة، أود أن أوضح ما يلي لكوريا الجنوبية. في عام ١٩٥٣، انتهت الحرب الكورية. وبدأ الانتهاك الأول بإبرام اتفاق بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية يسمح ببقاء قوات الولايات المتحدة في كوريا الجنوبية. وفي الواقع، ثمة فقرة تلزم الولايات المتحدة بسحب قواتها. ولكن كوريا الجنوبية مضت في الأمر وأبرمت اتفاقاً، يسمى بميثاق التحالف مع الولايات المتحدة. وباستخدام هذه الذريعة، لم تسحب الولايات المتحدة قواتها. وكان ذلك الانتهاك الأول الواضح للغاية والحاسم والخطير.

وكما قلت، لقد جلبت الولايات المتحدة الأسلحة النووية. وذلك انتهاك صارخ آخر. يمكنني أن اسمي جميع الانتهاكات في القائمة أمامي هنا. ولكن، بما أن الوقت محدود، فإن الولايات المتحدة هي التي جعلت بمفردها ومن تلقاء نفسها، اتفاق الهدنة، منذ بداية وقف إطلاق النار، باطلاً بانتهاكها أحكام الاتفاق الواحد تلو الآخر. والآن، لا نستطيع أن نسمح لأنفسنا بأن تكون أيدينا مقيدة. إن الولايات المتحدة أساءت استخدام اتفاق الهدنة الكوري كفرصة وثغرة للسيطرة على جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، وتغيير النظام، ذلك بسياساتها العدائية المتزايدة ضد جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية.

وفيما يتعلق بإطلاق الساتل، لا تستطيع كوريا الجنوبية أن تعلق على ذلك. إن إطلاق كوريا الجنوبية للساتل نارو تم بعد إطلاق الساتل الخاص بنا وبعد اعتماد قرار مجلس الأمن (٢٠١٣) ٢٠٨٧. ويمكننا أن نرى في هذا ازدواجية في المعايير

٣٠ إلى ٥٠ سلاحاً نووياً إضافة إلى فتح المنطقة الحدودية بين جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والصين.

في عام ١٩٥٧، أدخل أول سلاح نووي إلى كوريا الجنوبية. ومع قدوم سبعينات القرن الماضي، وصل عدد الأسلحة النووية إلى أكثر من ١٠٠٠ سلاح، وفي وقت لاحق اتسع الأمر ليشمل القنبلة النيوترونية، التي اعترف المجتمع الدولي بأنها أحد الأسلحة الفتاكة. تلك هي الطريقة التي تعرضت بها جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية للتهديدات النووية. وبحلول عام ٢٠٠٢، أُدرجت جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية كجزء من محور الشر وكهدف محتمل لضربة استباقية نووية. تلك هي الطريقة التي تحاول بها الولايات المتحدة جاهدة تعريض جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية لضربة نووية. ومن ثم اضطررنا للحصول على الأسلحة النووية. فليس لدينا أي سبب محلي للحصول على أسلحة نووية؛ إنما هو عامل خارجي جعلنا نضنع الأسلحة النووية الباهظة الثمن على حساب الاقتصاد الوطني. علينا الدفاع عن بلدنا. علينا الدفاع عن شعبنا. لم يكن بوسعنا السماح بإسقاط القنابل على المدنيين، كما كان يحدث في العراق وليبيا وأفغانستان. لن يحدث ذلك أبداً في شبه الجزيرة الكورية.

تأتي الولايات المتحدة الآن بطائرة B-2 من برها الرئيسي محملة بالأسلحة الأمريكية. وحلقت الطائرة عبر المحيط الهادئ من قاعدة وايتمان الجوية في البر الرئيسي للولايات المتحدة إلى كوريا الجنوبية. وقد شاهدت، بالأمس، على قناة سي إن إن التلفزيونية تدريبات عملية تحاكي إسقاط ذخائر حية وقصفاً شاملاً يستهدف جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية. وأجرت طائرة الـ B-52 رحلات جوية عدة مرات من جزيرة غوام في محاكاة لنفس النوع من القصف. إن الغواصات وحاملات الطائرات العاملة بالطاقة النووية تنقل أسلحة نووية قابلة للاستخدام للمرة الأولى في التاريخ منذ تقسيم البلد. إن لديها خطة بالفعل للهجوم على جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية.

على الإصغاء إلى صوت المجتمع الدولي الموحد الذي لا لبس فيه، والانتباه إلى التحذير القاطع الصادر عن المجتمع الدولي.

وأخيراً، أود أن أكرر مرة أخرى أنه ينبغي لكوريا الشمالية أن تستيقظ من الوهم بأن تصبح دولة حائزة للأسلحة النووية. وينبغي أن تدرك أنه لا يمكنها تحقيق أي من أهدافها عن طريق مواصلة برنامجها في مجال الأسلحة النووية والقذائف.

**السيد ري تونغ إيل** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): مرة أخرى، أرفض رفضاً تاماً الملاحظات التي أبداها ممثل كوريا الجنوبية باعتبارها سخيفة ومدعاة للسخرية. فقد تكلم أولاً عن قرارات مجلس الأمن. وأطرح من جانبي السؤال مرة أخرى على ممثل الولايات المتحدة. لماذا تنطبق تلك القرارات على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وحدها دون سواها؟ ولم أطرح ذلك السؤال على ممثل كوريا الجنوبية. بل إن كوريا الجنوبية أطلقت سائلاً أيضاً. وذلك كييل بمكيالين من جانب مجلس الأمن. فهل يجب ممثل الولايات المتحدة عن ذلك السؤال؟

ونرفض رفضاً تاماً البيان الذي أدلى به ممثل كوريا الجنوبية فيما يتعلق بقرار مجلس الأمن، لأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هي البلد الوحيد المستهدف بذلك القرار. لقد أطلق ٥٠ بلداً في العام الماضي وحده سواتل. فكم عدد حالات إطلاق السواتل التي عرضت على مجلس الأمن بين إطلاق السواتل من قبل ٥٠ بلداً في عام ٢٠١٢؟ فلم تعرض من جميع تلك الحالات سوى حالة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وحدها.

وفيما يتعلق بما قاله ممثل كوريا الجنوبية عن قرار مجلس الأمن، فإني أنصحه بالنظر في البيان الذي أدلت به اللجنة الوطنية للدفاع ببلدي، والذي يرفض ذلك القرار تماماً، ويعرب عن أخطانا على محمل الجد الانتهاكات الصارخة لسيادة وأمن وكرامة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولم تكن تلك سوى نقطة البداية. وكوريا الجنوبية هي المسؤولة

من جانب مجلس الأمن. لقد دافعت الولايات المتحدة عن إطلاق كوريا الجنوبية للسائل بقولها إنه كان إطلاقاً مسؤولاً. ما هذا الهراء.

فيما يخص ادعاء اليابان بشأن القذائف، مرة أخرى، كانت اليابان مشغولة بطلب إصدار قرار وبعد اعتماد القرار ٢٠٨٧ (٢٠١٣) بخصوص إطلاق جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية للسائل، ببضعة أيام، أظهرت موقفاً مختلفاً بإطلاق سائل لها. لكن ظلت الولايات المتحدة صامتة. لماذا؟ ذلك سؤال آخر أطرحه. وظل مجلس الأمن صامتاً. لماذا؟

وبعد إطلاق سائل من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية واتخاذ قرار بذلك الشأن، نشرت الولايات المتحدة قذائف اعتراضية طويلة المدى، في حين التزم مجلس الأمن الصمت. وعليه، فقد أطلقت جميع الأطراف الثلاثة سواتل أو قذائف. وذلك كييل بمكيالين من قبل مجلس الأمن، وسيسجل في التاريخ على أنه جريمة.

**السيد ليم سانغ بيوم** (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): يبدو واضحاً من بيانات الوفود من الذي يهدد السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية وما وراءها. وجميع الحقوق التي ذكرها ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يمكن أن تتمتع بها تلك البلدان التي تنفذ جميع التزاماتها الدولية وفقاً لأحكام القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وأنصح كوريا الشمالية بالاضطلاع على قرارات مجلس الأمن ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٨٧٤ (٢٠٠٩) و ٢٠٨٧ (٢٠١٣) و ٢٠٩٤ (٢٠١٣). وليس لكوريا الشمالية الحق في تطوير القدرات النووية أو القيام بأي عمليات إطلاق عن طريق استخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية.

وفيما يتعلق باتفاق الهدنة، فإن من الواضح جداً أن جمهورية كوريا طرف في ذلك الاتفاق. وعليه، فلا يمكن إلغاء ذلك الاتفاق دون موافقة من جمهورية كوريا. ونحث كوريا الشمالية

عن إنشاء ذلك البرنامج. ولن تتسامح جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مطلقاً مع تلك الانتهاكات. وكانت تلك نقطة البداية التي أثارت منها الولايات المتحدة مسألة السيادة في انتهاك للقانون الدولي.

ثانياً، تكلم ممثل كوريا الجنوبية عن اتفاق الهدنة. وقال إن كوريا الجنوبية طرف في ذلك الاتفاق. وما دام المجتمع الدولي حاضر هنا، فإن على ممثل كوريا الجنوبية أن يبين توقيعه على ذلك الاتفاق للممثلين الموجودين هنا. والواقع أن الولايات المتحدة هي التي وقّعت على ذلك الاتفاق، وليس لممثل كوريا الجنوبية ما يقوله في هذا الشأن. وهو لا يتمتع بأي سلطة قانونية فيه.

ثالثاً، لقد كرر ممثل كوريا الجنوبية القول أنه ينبغي لنا أن نستيقظ من الوهم. والواقع أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ليست غافية، ولا يمكنه أن يطلب إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تستيقظ. فقد استيقظ بلدي منذ أن جلبت الولايات المتحدة الأسلحة النووية إلى كوريا الجنوبية في عام ١٩٥٧. ولقد استيقظنا عندئذ. وكوريا الجنوبية هي التي سمحت للولايات المتحدة بحلب أسلحتها النووية إلى شبه الجزيرة الكورية، الأمر الذي يعرض الأمة الكورية بأسرها لخطر الفناء المدمر على يد دولة أجنبية. وعليه، فإنني أنصح كوريا الجنوبية بأن تستيقظ من نومها وتنظر إلى خطر نشر الأسلحة النووية للولايات المتحدة في كوريا الجنوبية، وإلى الخطر الكارثي المحتمل في حال اندلاع الحرب، أو في حال اندلاع الحرب بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية. وعليه، فإنني أنصح بشدة أن تستيقظ كوريا الجنوبية.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٥.